المشهد الاقتصادي الإسرائيلي: أداء جيد ونمو غير متوازن

د. عاص أطرش

مدخل

تميز عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو معتدلة عالميا، وتباطؤ في الطلب، وبعد عدة سنوات من التراجع، ، تحولت وتيرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أداؤه، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي، وساهمت مركبات الناتج المحلي في دعم هذا النمو، مما ينبئ بتحسن مستقبلي ضمن المعطيات الحالية. لقد عصفت بالاقتصاد العالمي عاصفتان، الأولى في منتصف عام ٢٠١٦ وهي قرار بريطانيا الانسحاب من دول الاتحاد الأوروبي والمخاوف التي ساورت الكثيرين من انسحاب دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى بالكثير من دول العالم إلى إعادة حساباتها الاقتصادية وخططها المستقبلية. والثانية في آخر عام ٢٠١٦ بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، خاصة أن ترامب يعتبر أكثر يمينيا، ليس فقط سياسيا وإنما اقتصاديا وساورت الكثير وما زالت تساور من دول العالم المخاوف من احتمال تأثر العالم اقتصاديا على اثر تصريحاته وخطواته الأولى عند تسلم مقاليد الحكم. على الرغم من هذه العواصف، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية، وخاصة صادرات الخدمات في التكنولوجيا العليا، واستمر الفائض في الميزان التجاري رغم التراجع في الصادرات السلعية، وارتفع أيضا الاستثمار في الأصول الثابتة وازداد الطلب المحلي بنسب عالية، الأمر الذي أوصل إلى تحسن معدل النمو الاقتصادي.

تحولت وتيرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أداؤه، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي، وساهمت مركبات الناتج المحلي في دعم هذا النمو، مما ينبئ بتحسن مستقبلي.

استنادا إلى الظروف العالمية والمحلية، يستعرض فصل المشهد الاقتصادي الإسرائيلي، أهم التطورات والتحولات خلال العام ٢٠١٦، اعتمادا على معطيات المصادر الحكومية وغير الحكومية المختلفة حول الحسابات القومية، ويعرض الجزء الأول في هذا الفصل أحد اهتمامات الاقتصاد الكلي وهو معدل النمو من خلال الوقوف على التحولات في الناتج المحلي ومركباته، كما ذكرت أعلاه، ويسهب إلى حد ما في استعراض أهم التحولات في الناتج المحلي مقارنة مع دول العالم المتطورة والصاعدة، وينتقل ليعرض باختصار مساهمة كل من الطلب المحلي، الاستثمار، الإنفاق العام، ويسهب في مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي خلال العام ٢٠١٦، مع مقارنات مع السنوات السابقة، حتى يتمكن المطلع على هذا التقرير من الوقوف على أهمية كل مركب من مركبات الناتج في عملية النمو ومقارنتها مع سنوات سابقة واقتصاديات الدول المتطورة، الصاعدة والنامية ومدى ألملائمة مع أحد مركبات التنمية الاقتصادية. ويستمر الجزء الأول في عرض اهتمام آخر من اهتمامات الاقتصاد الكلي وهو التضخم المالي ويستعرض أهم العوامل المحلية والعالمية التي أثرت على تغيير الأسعار والتنبؤات في المدى القريب وفق المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وعرض الأرصدة النقدية الحقيقية، ثم ينتقل إلى اهتمام آخر في الاقتصاد الكلي وهو معدل البطالة، من خلال التركز في سوق العمل، التوظيف والتشغيل والبطالة وهيكلية سوق العمل.

نعرض في الجزء الثاني من المشهد الاقتصادي السياسات المالية والنقدية ونلقي الضوء في البداية على ميزانية الحكومة بكونها تجسد الخطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة من خلالها، ولأن بنود إنفاقها تبرز بشكل واضح سلم أفضليات الحكومة من خلال التخصيص النسبي للإنفاق في المجالات المختلفة، المدنية والأمنية ومن خلال إبراز العجز في الميزانية وطرق تسديد هذا العجز ثم نتطرق إلى الدين الحكومي والدين العام والتدريج الائتماني عالميا الذي يؤشر إلى حدّ ما على مدى الاستقرار الاقتصادي وتشكل مؤشرا للمستثمرين المحليين والأجانب والحكومات والمؤسسات المالية العالمية على قدرة الاقتصاد على تجنيد القروض والقدرة على تسديدها. وننتقل في هذا الجزء إلى السياسات النقدية وخصوصا إلى نسبة الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي لتزودنا بمؤشر على السياسات النقدية المتوافقة مع السياسات النقدية في الدول المتطورة. ويعرض هذا الجزء احتياطي العملة الأجنبية والقدرة على استخدامها في حالات الطوارئ. وفي نهاية الجزء الثاني نستعرض عدم

التوازن في السياسة المالية الذي ينبع بالأساس من سياسية تمييزية ضد مجموعة سكانية أصلانية فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية.

أما الجزء الثالث والأخير فيتناول أحد المواضيع المركزية الموجودة في مقدمة جدول النقاش الجماهيري حول التوزيع العادل للثروات الطبيعية (الغاز) التي من المفترض أن تكون ملكا للجمهور، ويركز فيها على الجانب الاقتصادي.

تدل التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، بلغ ١٢٢٤ مليار شيكل بزيادة ٣,٨٪ عن عام ٢٠١٥.

١. الناتج المحلي الإجمالي ومركباته

١,١ معدل النمو

تدل التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، بلغ ١٢٢٤ مليار شيكل بزيادة ٣,٨٪ عن عام ٢٠١٥، وتشير توقعات بنك إسرائيل أن معدل نمو الناتج في عام ٢٠١٧ سيكون ٣,٢٪.

[١] وتظهر البيانات أن معدل النمو في الناتج المحلي في الربع الأول لعام ٢٠١٦ بالحسابات السنوية، بلغ ٣,٣٪ وفي الربع الثاني بلغ ٥٪ وفي الربع الثالث ٣,٦٪.[٢] أما الناتج التجاري فيقدر بـ ٩٠٥ مليار شيكل بزيادة ٣,٩٪ عن العام السابق مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥ و٣,١٪ في عام ٢٠١٤. لقد بلغ معدل نمو الناتج التجاري في الربع الأول من عام ٢٠١٦ ما قيمته ٢,٥٪ وفي الربع الثاني ٥,٤٪ وفي الربع الثالث ٤,٢٪ في الحسابات السنوية،[٣] ومن المتوقع أن ينمو الناتج التجاري في الربع الرابع بمعدلات مشابهة للأرباع السابقة ويتوقع بنك إسرائيل نموا بمقدار يزيد عن ٣٪ في العام القادم، الأمر الذي يعكس القوة المالية للقطاع التجاري.[٤]

توقعات بنك إسرائيل: معدل نمو الناتج في عام ٢٠١٧ سيكون ٣,٢٪.

ابتدأ عام ٢٠١٦ بنوع من المخاوف الاقتصادية، خاصة إن المؤشرات الأولية للبيانات الإحصائية حول الأداء الاقتصادي في الربع الأول[٥] لم تكن ملائمة للتوقعات، كما وشهد هذا العام تباطؤا عالميا على الطلب. لكن استيفاء معطيات الربع الأول ومعطيات الربع الثاني أظهرت تحولا ايجابيا في الأداء الاقتصادي، وتبين أن معدل النمو في الناتج المحلي للعام ٢٠١٦ أعلى من العامين السابقين ، كما يظهر في شكل رقم ١. ففي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بلغ معدل النمو ٣,٢٪ و٢,٥٪ على التوالي. مما يظهر أن هناك بداية تحول في معدلات النمو مستقبلا إذا كانت الاتجاهات مشابهة لما حدث في عام ٢٠١٦ وخصوصا أن الاستثمار الإجمالي ازداد بـ ٦,٤٪ وهي أعلى نسبة زيادة في الاستثمار منذ العام ٢٠١٢، وأن الادخار الشخصي بلغ ١٦,٢٪ من الدخل المتاح وهي أيضا أعلى نسبة ادخار من الدخل المتاح منذ عقد من الزمان.

معدل النمو في الناتج المحلي للعام ٢٠١٦ أعلى من العامين السابقين.

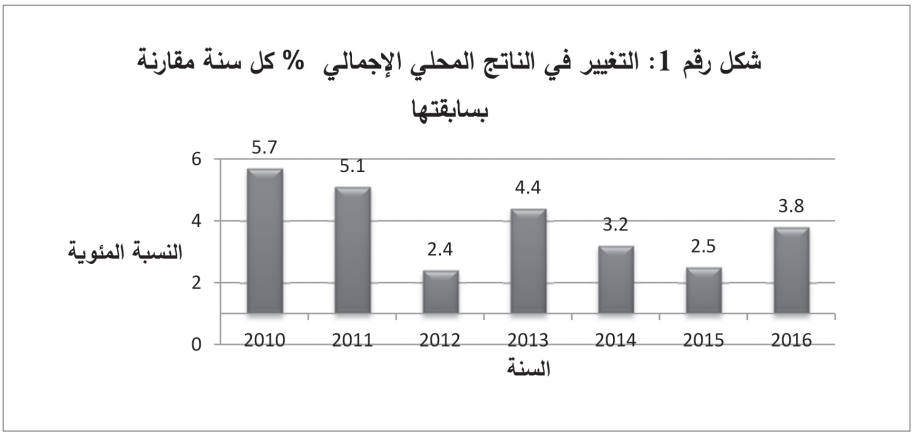

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٧– القدس.

لقد تميز العالم في العام ٢٠١٦ بوتيرة نمو معتدلة، وتباطؤٍ في الطلب وتقلبات عالية في أسواق المال، وتغييرات جيو سياسية، إضافة إلى أزمة اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، وبلغت قمة هذه التحولات في منتصف العام، عند خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومع نهاية العام، تحول الحكم إلى الجمهوريين في الولايات المتحدة وانتخب ترامب رئيسا للولايات المتحدة، ومع أن هذه التحول في السياسة الأميركية لم ينعكس في عام ٢٠١٦ على الاقتصاد العالمي، ولكن التوقعات أن التأثير سيكون خلال العام ٢٠١٧ وأن حالة الترقب ما زالت تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي. ضمن هذه الظروف، بلغ معدل النمو العالمي ٣,١٪، وتشير التنبؤات أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي في العامين القادمين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ستكون على التوالي ٣,٤٪ و ٣,٦٪، ويتوقع أن ينتهي عام ٢٠١٦ استنادا للمعطيات الأولية بمعدل نمو في الاقتصادات المتقدمة بـ ١,٦٪ مع توقعات لعام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١,٩٪ و ٢٪ لعام ٢٠١٨، أما معدل النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقد بلغ ضمن المعطيات الحالية ٤,١٪ ويتوقع أن يصل في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٥٪ وفي عام ٢٠١٨ إلى ٤,٨٪، أما معدل النمو العالمي حسب أسعار الصرف القائمة على السوق فقد بلغ ٢,٤٪.[٦]

تميز الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو عالية في قطاع المعلومات والاتصالات، إذ بلغ معدل النمو في هذا القطاع ٦,٩٪

ضمن المعطيات المذكورة أعلاه، اعتبر معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلي مرضيا لمتخذي القرارات الإسرائيلية وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة ووزير ماليته بعدة مناسبات، خاصة أن النمو في الناتج المحلي للفرد بلغ ١,٨٪ وهو أعلى من دول منظمة التعاون والتنمية (إسرائيل عضو فيها) والتي بلغ معدل نمو الناتج المحلي للفرد فيها ١,١٪، بعد أن كانت معدلات النمو في الناتج المحلي للفرد أعلى في دول منظمة التعاون والتنمية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ كما يظهر في شكل رقم ٢.

شكل رقم 2: التغيير في الناتج المحلي الاجمالي للفرد: اسرائيل ومنظمة التعاون والتنمية

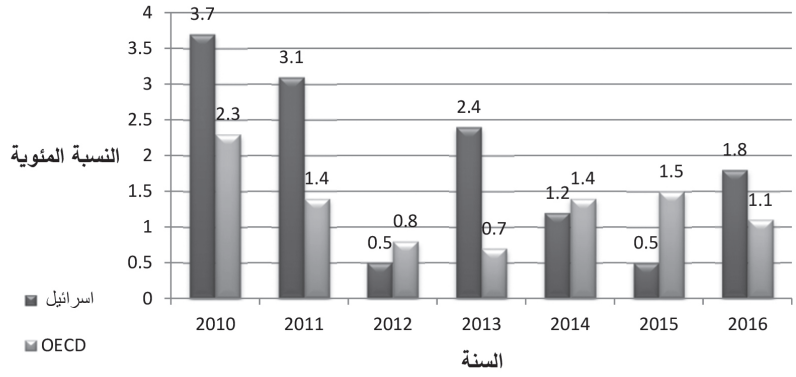

المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٧– القدس.

من الجدير بالذكر أن معدل النمو في الناتج المحلي للفرد في كل من اسبانيا وايرلندا بلـغ فـي عام ٢٠١٦ على التوالي ٣,٤٪ و ٣,١٪، بينما كان في كل من ألمانيا، فرنسـا، المملكة المتحدة، اليابان، الولايات المتحدة، ايطاليا وكندا أقل من نمو الناتج المحلي للفرد في إسرائيل.[٧]

تميـز الاقتصـاد الإسـرائيلي فـي عـام ٢٠١٦ بوتيرة نمـو عالية فـي كل من قطاع المعلومـات والاتصـالات، إذ بلغ معـدل النمو في هذا القطـاع ٦,٩٪ وهو القطاع التي يعتمد على التكنولوجيا العليا وخدمات الهايتك، ثم تلاه قطاع التجارة وخدمات الضيافة إذ بلـغ معـدل النمو ٦,١٪ وهو القطاع التي يعتمد على الاسـتهلاك المحلي والسـياحة والضيافة، وقطاع البناء ٥,٤٪ الذي هو أيضا قطاع يعتمد على الاسـتثمار في المباني السكنية وغير السكنية.

يشـير تقريـر الموارد واسـتعمالاته لعـام ٢٠١٦ أن مجمل الموارد بلغـت ١٥٦٠ مليار شـيكل، وتشـمل المـوارد كلا مـن النـاتج المحلـي الإجمالي بقيمـة ١٢٢٤ مليار شـيكل والاسـتيراد بقيمة ٣٣٥ مليار شـيكل. من جهة ثانية توزعت الاستعمالات كالآتي: ٤٣٪ للاسـتهلاك الشـخصي، ١٧٪ للاسـتهلاك الجماهيري، المدني والأمني، ١٦٪ للاستثمار الخـام المحلـي و٢٤٪ تصدير السـلع والخدمات. وبلغت نسـبة النمـو الأعلى خلال عام ٢٠١٦ في الاستثمار الخام المحلي، حيث وصل معدل النمو ٦,٤٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣٪ عـام ٢٠١٥ وبلـغ الارتفاع على الاسـتهلاك الشـخصي ٦,١٪، مقارنة بـ ٤,٣٪ عـام ٢٠١٥ و ٢,٢٪ فـي منظمـة دول التعـاون والتنمية، وزاد الإنفاق على الاسـتهلاك الجماهيري بـ ٣,٨٪ مقارنة بـ ٣,٣٪ في عام ٢٠١٥. أما استيراد السلع والخدمات فقد

ارتفع بـ ٩,٢٪ مقارنة بانخفاض٠,٥٪ في عام ٢٠١٥. وبالمجمل فان مساهمة الإنفاق على الاستهلاك الشخصي لمعدل النمو بلغ ٣,٣٪ وساهم مجمل الاستثمار المحلي بـ ١,٣٪ أما تصدير السلع والخدمات فقد ساهم بـ ٠,٩٪ وساهم الإنفاق على الاستهلاك العام بـ ٠,٩٪ ، أما استيراد السلع والخدمات فقد ساهم بناقص ٢,٥٪.[٨]

١,١,١ الإنفاق على الاستهلاك الشخصي

إن التمعن بالإنفاق على الاستهلاك الشخصي الذي كانت له المساهمة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي، يظهر أن معدل النمو للفرد بلغ ٤٪ وهو أعلى نمو للفرد منذ فترة طويلة، إذ بلغ النمو للفرد في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٢,٣٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغ ٣٪ والجدير بالذكر أن النمو في ٢٠١٠ كان أعلى نسبة نمو في السنوات السبع الأخيرة باستثناء عام ٢٠١٦. وتميز النمو في الإنفاق الشخصي بنسبة نمو على السلع المعمرة، بلغت ١٠,٨٪ وعلى السلع غير المعمرة ٣,٤٪ ، فيما بلغ النمو في ٢٠١٥ على السلع المعمرة ناقص ١,٨٪ والسلع غير المعمرة ٢,٦٪، وتوزع التغيير(النمو) في الإنفاق الشخصي كالآتي: ٣,٤٪ على السلع الغذائية، المشروبات والسجائر، ٢,٥٪ على السلع الصناعية للاستهلاك الجاري، ٣,٢٪ الخدمات، ٣,٤٪ الوقود الكهرباء والمياه، ١,٧٪ السكن، ٥٪ سلع شبه معمرة، ١٠,٨٪ سلع معمرة و ١٣٪ استهلاك الإسرائيليين في خارج البلاد.[٩]

تميز الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو عالية في قطاع المعلومات والاتصالات، إذ بلغ معدل النمو في هذا القطاع ٦,٩٪

١,١,٢ الاستثمار في الأصول الثابتة

منذ العام ٢٠١١، انخفض الاستثمار في الأصول الثابتة بوتيرة عالية، فبعد أن شهد عام ٢٠١١ ارتفاعا نسبته ١٣,٨٪ مقارنة بـ ٢٠١٠، تسارعت وتيرة الانخفاض إلى أن وصلت إلى صفر في عام ٢٠١٤ و ٠,١٪ في عام ٢٠١٥ ولكن عام ٢٠١٦ شهد قفزة جدية وارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة بـ ١١٪. فقد ارتفع الاستثمار في السكن بـ ٨,١٪ و كان الارتفاع في باقي القطاعات الاقتصادية ١٢,٥٪ مقارنة بارتفاع ٢,٢٪ في السكن في عام ٢٠١٥ وانخفاض في باقي القطاعات بـ ١٪. ويشمل الاستثمار في القطاعات الأخرى كلا من الآلات والمعدات التي ارتفعت بـ ٢٠,٨٪، الاستثمار في البناء الغير سكني الذي شهد ارتفاعا بـ ٢٪ ووسائل المواصلات التي ارتفعت بـ ٥٨٪، أما الاستثمار في منتوجات الملكية الفكرية فقد ارتفع ١,٢٪. وعند مقارنة الاستثمار في الأصول الثابتة مع الدول المتقدمة تبين أن الاستثمار في دول منظمة التعاون والتنمية ارتفع بـ ١,٤٪ خلال العام ٢٠١٦، وكان النصيب الأكبر لكل من هولندا واسبانيا، حيث بلغ الارتفاع ٦,٢٪ و ٤,٣٪ على التوالي وفي ألمانيا بلغ الارتفاع في الاستثمار في الأصول الثابتة ٢٪ وفرنسا ٢,٨٪ والولايات المتحدة الأميركية ٠,٦٪.[١٠]

١,١,٣ الإنفاق العام

ساهم الإنفاق العام كما ذكر سابقا بـ ٠,٩٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦. وخلال السنة المالية انفق ١٧٪ من الموارد– أي ما يعادل ٢٧١,٥ مليار دولار– وبزيادة بلغت ٣,٨٪ عن ٢٠١٥ توزعت بين الإنفاق المدني والإنفاق الأمني، حيث ازداد الإنفاق المدني بـ ٤,٣٪ خلال عام ٢٠١٦ مقابل زيادة بـ ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ و ٢,٨٪ في العام ٢٠١٤ أما النمو في الإنفاق ألامني فقد بلغ ٢,٥٪ مقارنة بـ ٢,٧٪ في عام ٢٠١٥ و ٦,٣٪ خلال العام ٢٠١٤ و ٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٣ و ٣,٤٪ خلال العام ٢٠١٢ وانخفض بـ ٠,٦٪ خلال العام ٢٠١١. الأمر الذي يعزز العلاقة الموجبة بين الإنفاق الأمني والأجواء الجيو سياسية، فكما تبين البيانات، ارتفع الإنفاق الأمني في السنوات التي شهدت حربا على غزة. لذا فان العجز الحكومي ارتفع عام ٢٠١٦ بـ ٢,٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٦٪ في عام ٢٠١٥ و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٤، فيما بلغ العجز٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢.

في العام ٢٠١٦، تغير اتجاه التصدير الإسرائيلي وارتفعت الصادرات بـ ٣٪ مقارنة بانخفاض بلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥

١,١,٤ التجارة الخارجية

في العام ٢٠١٦، تغير اتجاه التصدير الإسرائيلي وارتفعت الصادرات بـ ٣٪ مقارنة بانخفاض بلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥ وبلغ النمو بدون المجوهرات والستارت أب (Start –up) ١,٤٪، فيما كان انخفاض بـ ٢,٧٪ في عام ٢٠١٥. لذا من الضروري التمييز بين صادرات السلع وصادرات الخدمات كما تقسمها وزارة المالية الإسرائيلية.[١١] وذلك لأن صادرات السلع تتأثر من التحولات في الأسواق العالمية والأسعار التنافسية في العالم، وتأثير التكلفة المحلية والارتفاع في أجرة العمال وانفتاح الأسواق العالمية وخاصة نظام الجمارك والحماية، إضافة لسعر الصرف الذي شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا في قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية. أما تصدير الخدمات من إسرائيل فيعتمد بالأساس على التكنولوجيا العليا (الهايتك) ويتأثر أقل من التحولات الاقتصادية العالمية وأكثر من عرض الخدمات في هذا المجال وأسعارها. فصادرات السلع الإسرائيلية انخفضت بين ٩,١٪ إلى ٢٪ مقارنة بـ ٦,٨٪ خلال عام ٢٠١٥، وبلغ إجمالي صادرات السلع بدون التصدير لمناطق السلطة الفلسطينية ٥٢ مليار دولار، أما إجمالي صادرات السلع بدون المجوهرات فقد بلغت ٤٤ مليار دولار بانخفاض ٣٪ عن عام ٢٠١٥. وكذلك انخفض التصدير الصناعي بـ ٣,٥٪ وبلغ ٤٣ مليار دولار ويشكل هذا الفرع ٨٤٪ من مجمل صادرات السلع،[١٢] مقابل انخفاض بـ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥. يدل هذا

يعتمد تصدير الخدمات من إسرائيل فيعتمد بالأساس على التكنولوجيا العليا (الهايتك).

الاتجاه على ضعف ما في تصدير السلع، خاصة في ظل التباطؤ في السوق العالمية، ويـدل كذلـك على أداء منخفض وعدم قـدرة على مواكبة الطلب العالمي الذي هو في الأسـاس يسـير بوتيرة منخفضة، فعلى سـبيل المثال في السـنوات الثلاث الأخيرة نمت التجارة الخارجية بمعدل سنوي يقارب ٢٪، بينما نما التصدير الإسرائيلي بما يقارب ٠,٥٪. وكما تقول وزارة المالية الإسـرائيلية تبين أن مقياس متوسـط المرونة كان ١,٥ بين التصدير الإسرائيلي والتجارة الخارجية بين السنوات ٢٠٠٢-٢٠١٢، بينما تبين أن قياس متوسط المرونة أظهر نتيجة سلبية وقريبة لواحد في السنوات الأخيرة.[١٣] أما الصادرات الزراعية فقد ارتفعت ب ٠,٣٪ مقابل انخفاض بـ ١١,٤٪ في عام ٢٠١٥. من ناحية ثانية ارتفعت مجمل الخدمات بـ ١٠,٨٪ مقابل ٠,٢٪ في عام ٢٠١٥ وارتفعت الخدمات الأخرى بـ ٩,٣٪ مقابل ٠,٢٪ في عام ٢٠١٥ وكذلك الخدمـات السـياحية ارتفعت بـــ ٢,٩٪ مقابل انخفاض بـ ٠,٤٪ فـي عام ٢٠١٥. وبلغ إجمالي تصدير الخدمات في العام ٢٠١٦ ، ٤٠ مليار دولار. وتشـير البيانات أن قطاع البرمجة والحوسبة يقود النمو في قطاع الخدمات ويشمل خدمات تطوير البرامج، خدمات حماية المعلومات والسـايبر، خدمات الحوسبة الانترنت وتكنولوجيا المعلومـات، وقـد نما هذا القطـاع بـ ١٨٪ وبلغت إجمالي الصـادرات فيه ١٣ مليار دولار، أمـا خدمـات البحث والتطوير فنمـت بـ ٣٠٪ وبلغ إجمالـي التصدير للبحث والتطوير ٥ مليار دولار.[١٤]

انخفضت قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي بـ ٥٪

يرتبط حجم الصادرات حسـب المناطق الجغرافيـة العالمية بالتغيرات الحاصلة في القطاعات التصديرية المختلفة، فلقد ساهم على سبيل المثال انخفاض حجم الصادرات فـي قطـاع الكيماويـات في انخفـاض قيمة الصـادرات إلى دول الاتحـاد الأوروبي، كذلك سـاهم انخفاض قيمـة الصادرات في العناصر الالكترونيـة في انخفاض قيمة الصادرات إلى الدول الآسيوية.[١٥] فحسب القياسات الأولية انخفضت قيمة الصادرات إلـى دول الاتحـاد الأوروبي بـ ٥٪ ووصلت إلى ١٢,٨ مليار دولار، وتشـكل ٢٩٪ من مجمل الصادرات بدون المجوهرات (شكل رقم ٣). وبرز الانخفاض في الصادرات في كل من فرع الأدوية والكيماويات وبالذات إلى كل من بريطانيا وفرنسا. من جهة ثانية ارتفعـت الصـادرات إلى الولايات المتحدة ووصل النمو إلى ٦٪ وبلغ حجم الصادرات ١١,٧ مليار دولار ويشـكل ٢٧٪ من مجمل صادرات إسرائيل. لقد كان الارتفاع في العديد من الفروع بارزا من بينها الأدوية والأجهزة الطبية. وبلغ التصدير إلى آسـيا ٩,٨ مليار دولار بانخفاض ١٤٪ عن عام ٢٠١٥. ويرجع هذا الانخفاض إلى الهبوط الحـاد في تصديـر العناصر الالكترونية وعند اسـتثناء هذا الفـرع التصديري يكون

التصدير إلى آسـيا مسـتقرا ويشـكل التصدير إلى آسـيا ٢٢٪ من مجمل التصدير الإسـرائيلي. وتبلـغ قيمة الصادرات إلـى أميركا اللاتينية ١,٨ مليار دولار وتشـكل ٤٪ من الصادرات الإسرائيلية، أما التصدير إلى أفريقيا فبلغ ٧٨٠ مليون دولار وقد انخفض بشـكل حاد في عام ٢٠١٦ وبلغت نسـبة الانخفاض ٢٣٪، ويشـكل ٢٪ من الصادرات الإسرائيلية.[١٦]

شكل رقم 3: توزيع التصدير الاسرائيلي - 2016

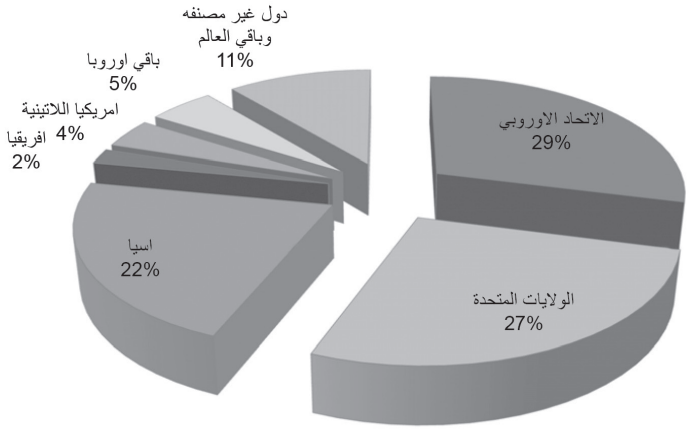

المصدر: معطيات معهد التصدير الإسرائيلي٢٠١٧- قسم الاقتصاد.

تشير التوقعات لعام ٢٠١٧ أن الصادرات الإسرائيلية ستزداد بـ ٦٪ وبالقيمة الحقيقية سـتزداد بـــ ٤٪ وذلك بنـاء على توقعات البنك الدولي أن الأسـواق في ٢٠١٧ ستشـهد ارتفاعـا علـى أثر توقعات النمو المسـتقبلية ونمو القطاعات التجاريـة، لذا من المتوقع أن تصل الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٧.

لا تشـمل البيانـات حول الصـادرات الإسـرائيلية، حجم الصادرات إلى فلسـطين، وذلـك لأن الصادرات إلى فلسـطين لا تمـر عبر الجمارك الإسـرائيلية وإنما تجمع كل هـذه المعطيـات من خلال قسـم ضريبـة القيمة المضافـة، وحتى كتابة هـذا التقرير لا تتوفر معطيات دقيقة حول ذلك، لذا فالمعطيات المتوفرة هي لسـنة ٢٠١٥. إذ بلغ حجم الصادرات الإسـرائيلية للسلع المرصودة إلى فلسـطين ٣,٠٤٤ مليار دولار [١٧] وتشكل هذه الصادرات ٥٨,٢٪ من مجمل الواردات الفلسـطينية بانخفاض بلغ ٢٣,٠٨٪ عن عـام ٢٠١٤ فـي حين انخفضت كل الواردات الفلسـطينية في عـام ٢٠١٥ ب ٨,٠٥٪. ومـن المتوقع أن تنخفض الواردات الفلسـطينية خلال العـام ٢٠١٦ بناء على المعطيات

المتوفرة حتى الآن لسنة ٢٠١٦ باستثناء الشهر الأخير،[١٨] وعليه فمن المتوقع أن تنخفض الصادرات الإسرائيلية المرصودة إلى فلسطين.

من جهة ثانية نما الاستيراد بمعدل ٩,٢٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بانخفاض ٠,٥٪ في العام السابق. عند تفصيل الاستيراد يتبين أن استيراد السلع المدنية ارتفع بـ ١٠,٨٪ مقارنة بانخفاض٠,٤٪ في العام السابق، وارتفع استيراد المجوهرات بـ ٢٢,٢٪ فيما انخفض في العام السابق بـ ١٤,٨٪. وانخفض استيراد الوقود، السفن والطائرات بـ ١,١٪ استمرارا لانخفاض بـ ٠,٢٪ في العام السابق. أما استيراد الخدمات فارتفع بـ٦,١٪ مقارنة بـ ٠,٣٪ في العام السابق، وازدادت الواردات الأمنية بـ٣,١٪ فيما انخفضت بـ ٧,١٪ في العام السابق. وارتفعت السفريات لخارج البلاد بـ ١٥,٢٪ مقابل ارتفاع بـ ١٣,٦٪ في العام السابق وارتفع استيراد الخدمات الأخرى بـ ٣,٨٪ مقابل انخفاض بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠١٥ .[١٩]

نما الاستيراد بمعدل ٩,٢٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بانخفاض ٠,٥٪ في العام السابق.

١,٢ التضخم المالي- التغيير في الأسعار

في السنتين الأخيرتين ٢٠١٤ و٢٠١٥، كان لكل من أسعار الطاقة وتخفيض الأسعار الإدارية من قبل الحكومة، أثر ملموس على انخفاض الأسعار حيث ساهم انخفاض أسعار الطاقة بـ ١٪ في انخفاض مؤشر استعار المستهلك (CPI) وكان لانخفاض ضريبة القيمة المضافة مساهمة بـ ٠,٦٪،[٢٠] لكن هذه المساهمة انخفضت بصورة ملموسة بعد الربع الأول لعام ٢٠١٦، وحدّث بنك إسرائيل وكذلك الأسواق المالية تنبؤاتهم المرتبطة بتغيير مؤشر أسعار المستهلك وتوقعوا أن التضخم المالي في عام ٢٠١٦ سيكون صفرا وفي عام ٢٠١٧ لن يتجاوز الـ ١٪، وفسّر تغيير التنبؤات [٢١] بناء على وجود الاقتصاد الإسرائيلي في وضع تشغيل كامل تقريبا، وأيضا بمحددات العرض في بعض القطاعات، إضافة للضغوط التنافسية المتزايدة [٢٢] وفي أيلول ٢٠١٦ خفضت التنبؤات من جديد، وأشارت التوقعات إلى أن مؤشر أسعار المستهلك سيتغير إلى ناقص ٠,٢٪ لأن الجهاز الاقتصادي يتجه إلى التشغيل الكامل، وأن قيمة الشيكل ارتفعت بالنسبة للعملات الأجنبية [٢٣] فقد انخفضت أسعار السلع المتداولة بـ ١,٧٪ وارتفعت أسعار السلع غير المتداولة بـ ٠,٤٪[٢٤] أما التغيير الفعلي في أسعار ٢٠١٦ فقد بلغ – ٠,٢٪ وجاء ملائما لتوقعات بنك إسرائيل. لقد استمر الانخفاض الذي كان في العامين الأخيرين (شكل رقم ٤). فمنذ عام ٢٠٠٩ والذي تأثر من الأزمة الاقتصادية العالمية، تحول اتجاه الأسعار في إسرائيل وبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى قيم سلبية، وقد ساهم في الانخفاض كما ذكر أعلاه التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.

ارتفع استيراد السلع المدنية بـ ١٠,٨٪ مقارنة بانخفاض٠,٤٪ في العام السابق

شكل رقم 4: نسبة التغيير في الأسعار كل سنة مقارنة بسابقتها

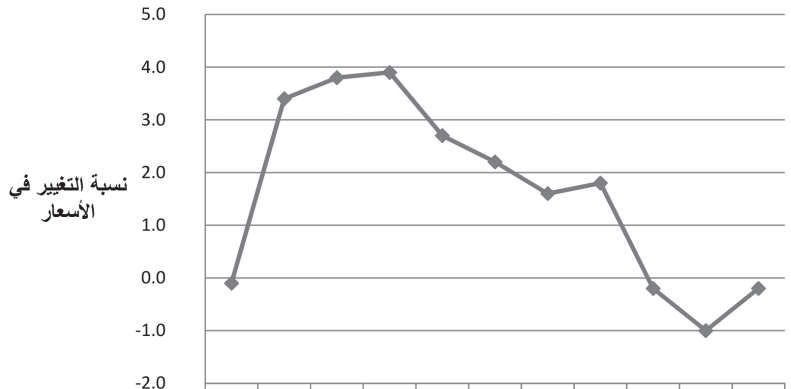

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التغيير	-0.1	3.4	3.8	3.9	2.7	2.2	1.6	1.8	-0.2	-1.0	-0.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧- القدس.

خلال العام ٢٠١٦ ، انخفض مؤشر أسعار المستهلك في أشهر الربع الأول والذي تأثر من العوامل التي أثرت على مؤشر أسعار المستهلك في عام ٢٠١٥ وخاصة في النصف الثاني منه [٢٥] وفي أشهر الربع الثاني والشهر الأول في الربع الثالث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك ليصل إلى أقصى حد في عام ٢٠١٦ في كل من نيسان وتموز، ثم عاد إلى الانخفاض ابتداء من شهر آب وفي كانون الأول ٢٠١٦ لم يحدث أي تغيير في الأسعار مقارنة بشهر تشرين الثاني (شكل رقم٥).

لقد ساهمت كل من مجموعات السلع والخدمات الآتية في التغييرات على مؤشر أسعار المستهلك، فمجموعة خدمات الضيافة، الترفيه والسياحة انخفضت بـ ٨,٤٪ وساهمت بـ -٠,٠٨٣ في تغيير مؤشر أسعار المستهلك، تلتها مجموعة الفواكه الطازجة التي انخفضت بـ ٣,٦٪ وساهمت في الانخفاض بـ -٠,٠٣٢٥ ، ومن ثم مجموعة اللحوم والطيور والأسماك ومنتجاتهم التي انخفضت بـ ٢,٢٪ وساهمت بانخفاض المؤشر بـ – ٠,٠٧٣٧ ومجموعة الوقود والزيوت للسيارات التي انخفضت بـ ١,٢٪ وساهمت بانخفاض المؤشر بـ -٠,٠٤١، من جهة ثانية ارتفعت أسعار كل من المجموعات الآتية: الأحذية ارتفعت بـ ٦,٧٪ وساهمت بـ ٠,٠٤٧٩ في تغيير مؤشر أسعار المستهلك، الألبسة ارتفعت بـ ٦,٥٪ وساهمت بـ ٠,١٥٧٩ في مؤشر الغلاء، الخضروات الطازجة ارتفعت بـ ٤,٦٪ وساهمت بـ ٠,٠٦٢٥ في تغيير المؤشر وتأمين السيارات ارتفع بـ ١,٢٪ وساهم في ٠,٠٢٩٧ في تغيير الأسعار.[٢٦]

شكل رقم 5: نسب التغير الشهرية في أسعار المستهلك في اسرائيل خلال الفترة من كانون الثاني – كانون الأول 2016

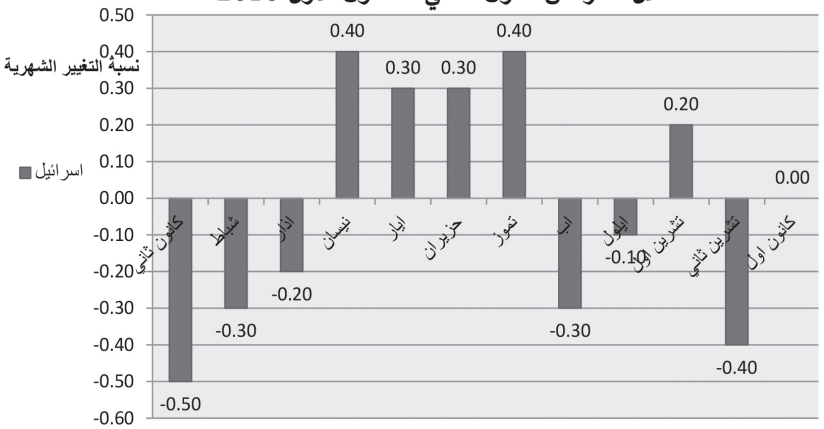

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧– القدس.

ارتفع مؤشر القطاعات التكنولوجية المتوسطة التقليدية بـ ١,٦٪ مقارنة بانخفاض بقيمة ١٥٪ في العام السابق.

من جهة ثانية، ارتفع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (PPI) بـ ٠,٨٪ مقارنة بانخفاض بمعدل ٧,٣٪ في عام ٢٠١٥ وانخفاض بمعدل ٣,١٪ في عام ٢٠١٤. لقد تغير المؤشر بدون الوقود بـ ٠,٢٪ وفي عام ٢٠١٥ انخفض بـ ٢,٩٪ و في ٢٠١٤ ارتفع بـ ٠,٢٪. ففي عام ٢٠١٦ ارتفعت أسعار المنتج في القطاعات الآتية: منتجات الألبسة بـ ٥,٤٪، منتجات النفط المكرر بـ ٥,٢٪، تصليح وصيانة الآلات والمعدات بـ ٤,٤٪، تصنيع المنتجات الجلدية بـ ٢٪، الحواسيب والأجهزة الالكترونية بـ ١,٣٪ والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث البيتي بـ ١,٢٪. بالمقابل انخفضت الأسعار في القطاعات الآتية: انخفض الورق ومنتجاته بـ ٢,٩٪، الكيماويات ومنتجاته بـ ٢,٧٪، المطاط والمنتجات البلاستيكية بـ ١,٥٪، النسيج بـ ١,١٪ والمشروبات بـ ١٪.

للإجمال فان مؤشر القطاعات التكنولوجية المتوسطة التقليدية، ارتفع بـ ١,٦٪ مقارنة بانخفاض بقيمة ١٥٪ في العام السابق، وتشمل هذه الصناعات كلا من منتجات النفط الخام، المطاط والبلاستيك، المنتجات غير المعدنية، المعادن الأساسية، السفن، الصيانة وتركيب الأجهزة والمعدات ومنتجات أخرى. وكان ارتفاع بمعدل ١,١٪ في قطاع التكنولوجيا العليا مقابل انخفاض بـ ١٪ في العام السابق وتشمل كلا من الأدوية والحواسيب، الأجهزة الالكترونية والطائرات. وشهد قطاع التكنولوجية المتوسطة – العليا انخفاضا بـ ١,١٪ مقابل انخفاض بـ ٣,٨٪ في العام السابق، ويشمل هذا القطاع

الكيماويات ومنتجاتها، الأسلحة والذخيرة، الأجهزة الكهربائية، الآلات والمعدات وغيرها. أمـا قطـاع التكنولوجيـا التقليديـة فقد ارتفاع بـ ٠,٤٪ مقابل انخفـاض بـ ٣,٥٪ في العام السـابق ويشـمل كلا من المنتجات الغذائية والمشروبات، الألبسة والأنسجة، الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته وغيرها.[٢٧]

تشير المعطيات الإحصائية أن معدل البطالة انخفض إلى ٤,٨٪ مقارنة مع ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥.

أما مؤشـرات أسـعار المدخلات (input price indexes) فقد ارتفع مؤشـر أسـعار مدخـلات السـكن ارتفاعا بقيمة ١,٥٪ خلال عام ٢٠١٦، وارتفع مؤشـر مدخلات البناء للتجارة والمكاتب بـ ١,٣٪ وارتفع مؤشر مدخلات الزراعة بـ ١,١٪.[٢٨]

إن تتبع مجمل التغييرات في مؤشـرات الأسـعار في عام ٢٠١٦ وبالذات في الأشـهر الاخيرة لعام ٢٠١٦، يظهر أن الأسـعار لن تتغير كثيرا عام ٢٠١٧ عن الوتيرة التي كانت في عام ٢٠١٦. ولكن من المتوقع أن الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجين سيؤثر على أسعار المنتجات النهائية للمسـتهلك خصوصا في ظل الزيادة في التشـغيل ومن المتوقع أن يتغير اتجاه الأسعار من السالب إلى الموجب، إلا إذا تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بعوامل خارجية وخصوصـا فـي حالة حدوث تغيير جدي في السياسـات الاقتصاديـة الأميركية وتأثيرات جيوسياسية لها علاقة بإسرائيل مباشرة.

١,٣ سوق العمل ومتوسط الأجور:

شملت المؤشرات الايجابية لعام ٢٠١٦ سوق العمل، حيث تشير المعطيات الإحصائية أن معدل البطالة انخفض إلى ٤,٨٪ مقارنة مع ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥، في حين تراوحت معـدلات البطالـة بين ٥,٦٪– ٦,٩٪ فـي السـنوات ٢٠١٠– ٢٠١٤. لقد انخفض معدل البطالة بين الرجال إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٥,١٪ في العام السابق وانخفض بين النساء إلى ٤,٩٪ مقابل ٥,٤٪ في العام الماضي.

إن تتبع معدلات البطالة حسـب الأرباع في عام ٢٠١٦، يظهر أنه في الربع الأول تجاوز ٥٪ بانخفاض عن الربع الأخير لعام ٢٠١٥، وفي الربع الثاني استمر الانخفـاض ليصـل إلـى ٤,٥٪، ومن ثم عـاد ليرتفع من جديد فـي الربع الثالث ليصـل إلـى ٥٪، وانخفض في الرابع إلى دون ٥٪ ليصل في الشـهر الأخير لعام ٢٠١٦ إلى ٤,٤٪.

بلغ معدل البطالة بين اليهود ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ مقابل ٥,١٪ في عام ٢٠١٥.

إن مقارنة معدلات البطالة حسب المجموعات السكانية تظهر أن معدل البطالة بين اليهود بلـغ ٤,٦٪ في عـام ٢٠١٦ مقابل ٥,١٪ في عام ٢٠١٥. وجاء الانخفاض بوتيرة أعلى بين النسـاء اليهوديات، إذ انخفض معدل البطالة من ٥,١٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ بينما انخفض بين الرجال اليهود من ٥٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦.

في المقابل بلغ معدل البطالة بين العرب المواطنين في إسرائيل ٦,٤٪ مقابل ٦,٨٪ في عام ٢٠١٥ وشهد معدل البطالة بين الرجال العرب انخفاضا بـ ٠,٥٪ عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٢٪ وبين النساء العربيات ارتفع إلى ٩,٢٪ بزيادة ٠,١٪ عن عام ٢٠١٥.[٢٩] أما ظاهرة المحبطين من إيجاد عمل فقد بلغت نسبتهم ٠,٠٦٪ من مجمل قوة العمل ويبلغ عددهم ٢٣,٥ ألف منهم ٤٦,٤٪ من العرب [٣٠] و ٥٣,٦٪ من اليهود.

بلغ معدل البطالة بين العرب المواطنين في إسرائيل ٦,٤٪ مقابل ٦,٨٪ في عام ٢٠١٥ وشهد معدل البطالة بين الرجال العرب انخفاضا بـ ٠,٥٪ عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٢٪، وبين النساء العربيات ارتفع إلى ٩,٢٪ بزيادة ٠,١٪ عن عام ٢٠١٥.

رغم الانخفاض العام في معدلات البطالة لعام ٢٠١٦ فإن مدنا وقرى كثيرة تميزت بمعدلات بطالة عالية تصل في أقصاها إلى أكثر من ٢٠٪ وهذه المواقع السكنية هي في الأساس عربية، فحسب تقارير تشرين الثاني ٢٠١٦، بلغ معدل البطالة في عرعرة النقب ٢٦٪ وفي كسيفه ٢٢,١٪ ، اللقية ١٨٪، تل السبع ١٧,٨٪ وفي رهط ١٤,٤٪ وجميعها مدن وقرى عربية في النقب. أما في الجليل فلقد وصلت نسبة البطالة في المغار ١٤,٨٪، سخنين ١٤,٧٪، عرابة ١٤,٦٪ ، شفاعمرو ٨,٩٪، الناصرة ٨,٨٪ وفي المثلث بلغت نسبة البطالة في أم الفحم ١٤,٦٪.[٣١] ومن الملاحظ أن غالبية المدن والقرى العربية الكثيفة السكان تعاني من معدلات بطالة عالية، خاصة في النقب والجليل. وللمقارنة فإن أعلى مدينة يهودية في معدلات البطالة هي متسبيه رامون التي بلغت البطالة فيها ٩,٥٪ وتليها نتيفوت ٦,٤٪ في النقب.[٣٢]

رغم انخفاض معدلات البطالة، فان حجم سوق العمل نسبيا للسكان في جيل ١٥ سنة فما فوق، لم يشهد أي نمو وبقيت نسبة الاشتراك في قوة العمل ٦٤,١٪ في عام ٢٠١٦ وهي نفس النسبة التي كانت في عام ٢٠١٥، مع الإشارة إلى أن نسبة الاشتراك في قوة العمل ارتفعت بشكل ملموس منذ مطلع الألفية الثالثة.[٣٣] ولكن التغيير حدث في مبنى سوق العمل، فقد ارتفعت نسبة مشاركة اليهود في قوة العمل بـ ٠,١٪ لتصل إلى ٦٨,١٪ وانخفضت نسبة اشتراك العرب بـ ٠,٢٪ لتصل إلى ٤٥,٣٪. التي هي في الأصل تعاني من عدم تكافؤ الفرص ومن نسبة اشتراك متدنية خاصة بين النساء العربيات التي بلغت نسبة مشاركتهن ٢٧,١٪ بانخفاض ٠,٢٪ عن عام ٢٠١٦، بينما ارتفعت نسبة مشاركة النساء اليهوديات بـ ٠,٤٪ لتصل إلى ٦٦,٢٪. وارتفع معدل المشتغلين ليصل ٦١,١٪ مقارنة ٦٠,٧٪ في عام ٢٠١٥ وميز هذا الارتفاع الجنسيين وكان الارتفاع نتيجة لانخفاض معدل البطالة، لكن ثمار هذا الارتفاع كانت لصالح المجتمع اليهودي، فقد ارتفعت نسب التشغيل بين اليهود بـ ٠,٤٪ لتصل إلى ٦٤,٩٪ من الذين أعمارهم ١٥ سنة فما فوق، وارتفعت بشكل خاص بين النساء اليهوديات بـ ٠,٧٪ لتصل إلى ٦٣,١٪، في حين كان الأمر معاكسا لدى المجتمع العربي، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بـ ٠,١٪ لتصل إلى ٤٢,٥٪ وبلغت

رغم انخفاض معدلات البطالة، فان حجم سوق العمل نسبيا للسكان في جيل ١٥ سنة فما فوق، لم يشهد أي نمو.

نسبة التشغيل بين الرجال ٦٠,٣٪ بارتفاع ٠,٢٪ عن عام ٢٠١٥، وانخفضت نسبة تشغيل النساء بـ ٠,٢٪ لتصل إلى ٢٤,٦٪.[٣٤]

وفي مجال التكنولوجيا العليا (الهايتك) الذي يعتبر رافعة للنمو في الناتج المحلي وصلت نسبة الأجيرين إلى ٩,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل وهي نفس النسبة التي كانت في العام الماضي، وتوزع الأجيرون في هذا المجال إلى ١١,٤٪ رجال و ٦,٧٪ نساء. وبالأعداد المطلقة بلغ عدد العاملين في هذا المجال ٢٩٧ ألف أجير بزيادة ٨ ألف أجير عن العام السابق. ففي القطاعات الصناعية في مجال الهايتك وصل عدد الأجيرين ١١١ ألفا وفي قطاع الخدمات في مجال الهايتك بلغ عدد الأجيرين ١٨٦ ألف أجير.

في مجال التكنولوجيا العليا (الهايتك) الذي يعتبر رافعة للنمو في الناتج المحلي وصلت نسبة الأجيرين إلى ٩,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل.

تتكون قوة العمل في إسرائيل من ٣٩٢٥ ألف شخص، منهم ٨٢,٨٥٪ من اليهود، ١٣,٣٢٪ من العرب المواطنين في إسرائيل و ٣,٨٣٪ من المواطنين غير العرب واليهود. وتصل نسبة الأجيرين من مجمل المشتغلين ٨٧,٢٪. ويبلغ متوسط ساعات العمل في الأسبوع للعامل ٣٦,٣ ساعة بزيادة ٠,٦ ساعة عن عام ٢٠١٥. وبلغت نسبة المياومة في العمل ٥٣,٩٪ مقابل ٥٤,٥٪ في عام ٢٠١٥. تبلغ نسبة عمال المياومة ٦٠,٥٪ من الرجال مقابل ٤٦,٤٪ من النساء وترتفع ظاهرة المياومة بين المستوطنين اليهود في الضفة الغربية لتصل نسبتهم إلى ٦٦,٣٪ مقابل ٦٧,٥٪ في عام ٢٠١٥ وغالبيتهم يعملون داخل إسرائيل (٧٦٪) بانخفاض ١,٢٪ عن عام ٢٠١٥ .[٣٥]

من الجدير بالذكر أن سوق العمل الإسرائيلي يشمل عمالا غير إسرائيليين مثل العمال الأجانب والعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية. وحسب تقديرات مدخلات العمل لعام ٢٠١٦ فإن مجمل مدخلات العمل بلغ أسبوعيا١٤٩,٦ مليون ساعة عمل مقابل ١٤٤ مليون ساعة، أي بزيادة قدرها ٣,٩٪ في الأسبوع، وتتوزع مصادر ساعات العمل الأسبوعية كالآتي: الإسرائيليون ١٣٦ مليون ساعة عمل بزيادة بلغت ٤,٤٪ عن عام ٢٠١٥، والعمال الأجانب ٩,٧ مليون ساعة بانخفاض بلغ٣ ٪ في الأسبوع، أما العمال من أراضي السلطة الفلسطينية فبلغت مدخلات ساعات عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠١٦ ما قيمته ٣,٩ مليون ساعة عمل أسبوعية [٣٦] بزيادة بلغت ٢,٦٪ عن عام ٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر أن نسبة المشتغلين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات هو ١١,٧٪ من مجمل المشتغلين الفلسطينيين في عام ٢٠١٥ ونسبتهم بين الذكور ١٤٪ وبين الإناث ٠,٧٪ وهم يشكلون ١٦,٥٪ من مجمل المستخدمين من الضفة الغربية.

نسبة المشتغلين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات هو ١١,٧٪ من مجمل المشتغلين الفلسطينيين في عام ٢٠١٥ ونسبتهم بين الذكور ١٤٪ وبين الإناث ٠,٧٪، وهم يشكلون ١٦,٥٪ من مجمل المستخدمين من الضفة الغربية.

الربـع الرابـع كالآتـي: ٦٧٠٠٠ عامل لديهـم تصريح عمل، ٤٦٤٠٠ بـدون تصريح عمل و ١٥٤٠٠ يحمـل وثيقة إسـرائيلية أو جواز سـفر أجنبي. هذا ووصـل عدد العاملين في المستوطنات ٢٤٢٠٠ عاملا، وبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات ٣٨,٩ ساعة أسبوعيا، ومعدل أيام العمل شهريا ١٩ يوما أما متوسط الأجر اليومي فبلغ ٢١٥,٧ شيكل يوميا.[٣٧]

بلغ المتوسط الحسابي لأجرة العامل الأجير في شهر تشرين الثاني ٩٤١٥ شيكلا.

بلغ المتوسـط الحسـابي لأجرة العامل الأجير في شـهر تشـرين الثاني ٩٤١٥ شيكلا بالأسـعار الجارية فيما بلغ متوسـط الأجر لعام ٢٠١٥ ما قيمته ٩٣٤٧ شيكلا، وفي عام ٢٠١٤ مـا قيمتـه ٩١٤٥ شـيكلا وقد بلغ أعلى متوسـط للأجر في عام ٢٠١٦ في شـهر حزيران، إذ وصل إلى ٩٩٢٩ شـيكلا أما أدنى حد فبلغ ٩٣١١ في شـهر تشـرين الثاني ٢٠١٦. ومـن المتوقـع أن يزيـد متوسـط الأجر الشـهري لعام ٢٠١٦ عن ٩٥٤٠ شـيكلا بالأسـعار الجارية، ويختلف متوسـط الأجر الشهري حسـب القطاع، ففي شهر تشرين الثاني ، بلغ متوسط الأجر في قطاع الزراعة ٦٠٦٠ شيكلا وبلغ متوسط الأجر في قطاع البناء ٨١٠٠ شيكل بينما بلغ متوسط الأجر في باقي القطاعات ٩٥٩٤ شيكلا.

تشير معطيات الأجرة الشهرية في تشرين الثاني أن الشركات غير المالية تشغل ٢٢٦٧ مليون وظيفة، أي ٦٤,٨٪ من مجمل الوظائف في إسرائيل.

تشـير معطيات الأجرة الشـهرية في تشـرين الثاني أن الشـركات غير المالية تشـغل ٢٢٦٧ مليـون وظيفـة أي ٦٤,٨٪ من مجمل الوظائف في إسـرائيل وبلغ فيها متوسـط الأجـرة الشـهرية بالأسـعار الجارية ١٠٢٠٠ شـيكل، فـي الوظائف الحكوميـة بلغ عدد الوظائـف ٦٣٥,٩ ألـف وظيفة وتشـكل ١٨,٢٪ من مجمل الوظائـف الأجيرة وبلغ فيها متوسـط الأجرة ١٠٠٧٥ شيكلا، في المؤسسات غير الربحية، بلغ عدد الوظائف ٢٤٦,٩ ألف وظيفة وتشكل ٧,١٪ من مجمل الوظائف وبلغ فيها متوسط الأجرة الشهرية ٥٦١٦ شيكلا، في وسط الأسر، بلغ عدد الوظائف ٢٤٠,٢ ألف وظيفة وتشكل ٦,٩٪ من مجمل الوظائف وبلغ فيها متوسـط الأجرة الشـهري ٤٦٦١ شيكلا. وفي وسط الشركات المالية بلغ عدد الوظائف ١٠٤,٦ ألف وظيفة وتشكل ٣٪ من مجمل الوظائف ويبلغ فيها متوسط الأجرة الشهري ١٥٧٧٠ شيكلا.[٣٨]

الاقتصاد الإسرائيلي يقترب من التشغيل الكامل، خاصة في الوسط اليهودي.

يتبين بنظرة كلية لسـوق العمل أن الاقتصاد الإسـرائيلي يقترب من التشغيل الكامل، خاصة في الوسط اليهودي، فمعدلات التشغيل والبطالة تظهر إلى حد ما ثباتا في المبنى القطاعي، الأمر الذي يمنع ظهور البطالة البنيوية (الهيكلية)، كذلك الأمر بالنسبة للبطالة الاحتكاكيـة، ولذا فـان معدل البطالة انخفض بصورة ملموسـة وبالتمعن أكثر في بعض المواقع السكنية في إسرائيل نجد أن الذي يبحثون عن عمل لا تصل نسبتهم إلى ٢٪.[٣٩] وسـاعد أيضا في ذلك معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي منع ظهور البطالة الدورية وأن الاتجاه العام في السـنوات الأخيرة هو تناقص مسـتمر في معدلات

البطالة وزيادة في التشغيل وثبات في حجم قوة العمل. لكن من جهة ثانية فان المجموعة السكانية العربية التي تشكل أكثر من ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، تعاني من عدم كفاءة في استغلال الموارد البشرية التي تكتسب مهارات علمية متسارعة وملائمة لبنيوية سوق العمل في إسرائيل. فعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة في أوساطها، إلا أنها لم تنجح في استغلال إمكانياتها الاقتصادية، خاصة بين النساء. وكنتيجة لذلك فان الازدواجية في سوق العمل هي نتيجة واقعية ويتجلى ذلك بنوعية القطاعات التي يعملون بها وكذلك الأجرة المتوسطة في هذه القطاعات المنخفضة نسبيا. كذلك تظهر مؤشرات الدخل أن الدخل الحقيقي في ازدياد في السنوات الأخيرة ويأتي ذلك نتيجة للعرض والطلب في سوق العمل وأيضا التشريعات الأخيرة في رفع معدل الحد الأدنى للأجور الذي أثر أيضا في ارتفاع متوسط الأجرة الشهرية، ويتضح هذه الاتجاه للعام ٢٠١٧ خاصة أن الحد الأدنى للأجور أصبح ٥٠٠٠ شيكل منذ بداية العام ٢٠١٧، إضافة إلى نقل عدد لا بأس به من العمال من شركات القوى العاملة إلى التشغيل المباشر من قبل المشغلين، ففي العام ٢٠١٦ بقي ٣٦٠٠٠ عامل يتقاضون أجرتهم من شركات للقوى العاملة ولكن بانخفاض زاد عن ٥٣٠٠ عامل في عام ٢٠١٥، ودفعت خطوة كهذه أيضا نحو زيادة متوسط الأجرة الشهرية والدخل الأسري بشكل عام.

بلغت الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦، حسب قرارات الكنيست في العام المنصرم ٣٤٧,٧ مليار شيكل.

٢. السياسات الاقتصادية – المالية والنقدية

٢,١ السياسة المالية-ميزانية الحكومة

بلغت الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦، حسب قرارات الكنيست في العام المنصرم ٣٤٧,٧ مليار شيكل، وحسب التخطيط فإن دخل الحكومة المتوقع كان ٣١٦,٥ مليار، وإن العجز المتوقع للتمويل ٣١,٢ مليار شيكل، أما العجز الكلي بدون إعطاء ائتمان فقد خطط له أن يكون ٣٥ مليار شيكل. وكان معدا له أن يبلغ هذا العجز في الميزانية ٢,٩٪ من الناتج المحلي المتوقع. حسب التنفيذ لعام ٢٠١٦ فقد بلغ العجز في الميزانية ٢٥,٩ مليار شيكل بنسبة ٢,١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منه عجز بقيمة ١٨,١ مليار شيكل آخر شهر في السنة.[٤٠] لم يتطابق التخطيط للعجز مع التنفيذ، نتيجة لتحقيق دخل في الميزانية أعلى من المتوقع بـ ٨,٨ مليار شيكل وتحقيق إنفاق أقل بـ ٠,٣ مليار شيكل وبهذا بلغ العجز الذي يجب تغطيته ٢٣,١ مليار شيكل، لقد مول هذا العجز من خلال تجنيد أموال بقيمة ٢٢,٥ مليار شيكل، منها تجنيد أموال محلي بقيمة١٩,٧ مليار شيكل وتمويل خارجي بقيمه ٢,٨ مليار شيكل إضافة الى الدخل من رأس المال بقيمة ٢,٢ مليار شيكل، منها بيع أراض بقيمة ٢,٧ مليار شيكل وبيع

شركات حكومية بـ ٠,٢ مليار شيكل وإنفاقات تمويلية بقيمة ٠,٨ مليار شيكل وبهذا بقي في أرصدة الحكومة ١,٥ مليار شيكل.[٤١]

بلـغ مجمل النفقات الحكوميـة للمكاتب الحكومية المتعددة ٢٩٨,١ مليار شـيكل منها للمكاتب المدنية ٢٢٤,٧ مليار شـيكل بنسـبة ٧٥,٤٪ من مجمل إنفاق المكاتب الحكومية و٧٣,٤ مليار شـيكل للأمن بنسـبة ٢٤,٦٪ من مجمل نفقات المكاتب الحكومية. وتوزع اتفـاق المكاتـب المدنيـة كالآتـي:٤٩,٤ للمكاتـب الإداريـة، ١٤٧ مليار شـيكل للمكاتب الاجتماعية، ٢٥,٣ مليار شـيكل للمكاتب الاقتصادية، و٣ مليار شـيكل لأمور أخرى. أما الفائدة على الدين الحكومي فقد بلغت ٣٠,١ مليار شيكل (٣٠,٦ مليار شيكل في العام السـابق) وبلغ الإنفاق على مؤسسـة التأمين الوطني ١٨,٨ مليار شـيكل يشمل الفائدة والمبلـغ الأساسـي. ويلاحظ أن الإنفاق كان أعلى مـن الميزانية المعدة للمكاتب الحكومية بقيمـة ١,٩ مليار شـيكل. ونتج هذا الفرق في الإنفاق عـن ارتفاع إنفاق المكاتب الأمنية بـ ١٣,٨ مليار شـيكل، والمكاتب الاجتماعية بزيادة الإنفاق بـ ١,٤ مليار شـيكل و ٠,٢ مليار شـيكل في المكاتب الإدارية، وانخفض الاحتياط الاقتصادي بـ ٨,٩ مليار، شـيكل وللإجمال فان تنفيذ المكاتب الحكومية (الإنفاق) ارتفع في عام ٢٠١٦ بـ ٨,٢٪ بينما كان مخططا له أن يرتفع بـ ٧,٥٪.

تشير المعطيات الأولية لعام ٢٠١٦،أن مجمل الدخل الحكومي بلغ ٣٢١,١ مليار شيكل في حين كان متوقعا أن يصل لـ ٣١٢,٣ مليار شيكل.

تشـير المعطيـات الأولية لعـام ٢٠١٦، أن مجمل الدخل الحكومي بلغ ٣٢١,١ مليار شيكل في حين كان متوقعا أن يصل لـ ٣١٢,٣ مليار شيكل. حيث بلغ مجمل الدخل من الضرائب ٢٨٣,٢ مليار شيكل بزيادة ٥,٩٪ عن عام ٢٠١٥. أما الدخل من مصادر أخرى فقد بلغ ٣٨ مليار شـيكل بزيادة ٣ مليار شـيكل عما كان متوقعا في الميزانية المخططة. وتوزعت مصادر الدخل كالآتي: ١٤٣,٦ مليار شـيكل من الضرائب المباشـرة (ضرائب الشركات والمستقلين، الأجيرين، سوق المال وضرائب الأراضي) مقارنة بـ ١٣٤,٩ مليار شـيكل في العام الماضي، وشـكلت الضرائب من الأجيرين ٦٠,٩٪ من مجمل الضرائب المباشـرة. وبلغ الدخل من الضرائب غير المباشـرة ١٣٢,٥ مليار شـيكل بزيادة ٨٪ عن العـام الماضـي (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشـرائية على الاسـتيراد). وشـكل الدخـل مـن ضريبة القيمة المضافة ٦٨٪ من مجمل الضرائب غير المباشـرة، وبلغ الدخل من الرسوم المختلفة ٧ مليار شيكل مقارنة بـ ٦,٧ مليار شيكل.[٤٢]

بلغت الميزانية المقرة لعام ٢٠١٧ ، ٣٥٩,٧ مليار شيكل بزيادة ٣,٥٪ عن عام ٢٠١٦.

أمـا الميزانيـة المقرة لعـام ٢٠١٧ فقد بلغت ٣٥٩,٧ مليار شـيكل بزيـادة ٣,٥٪ عن عـام ٢٠١٦. ويتوقـع أن يكون الدخل ٣٢٦ مليار شـيكل والباقي يكـون العجز المتوقع. وحسـب التخطيط فان الإنفاق المعد للمكاتب المدنية ٢٤٤,٩ مليار شـيكل بزيادة ٩٪ عن عـام ٢٠١٦، والمكاتب الأمنية ٦٣,٦ مليار شـيكل، بانخفـاض ١٣,٣٪ عن عام ٢٠١٦.

أمـا الفائـدة المعدة على الدين الحكومـي لعام ٢٠١٧ فتبلغ ٣٠,٤ مليار شـيكل بزيادة ٠,٣ مليار شـيكل، وللتأمين الوطني ٢٠,٤ مليار شـيكل بزيادة ١,٦ مليار شـيكل عن عـام ٢٠١٦ .[٤٣] ومـن المتوقع أن يتغير توزيـع الإنفاق الحكومي وتزيد الإنفاقات الأمنية، إذا مـا أخذنا بعين الاعتبار تجربة الأعوام السـابقة، إضافـة إلى ارتفاع احتمال تغيير الأوضاع الجيوسياسـة في ظل تسـلم ترامب رئاسة الولايات المتحدة وتنامي قوى اليمين داخل الحكومة الإسرائيلية.

٢,٢ الدين العام والتدريج الائتماني

تظهـر التقديـرات الأولية لوزارة المالية،[٤٤] أن الدين العـام من الناتج المحلي الإجمالي انخفـض بـ ١,٨٪ في عام ٢٠١٦ مقابـل العام الماضي وبلغ ٦٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالـي وقـد انخفـض الدين العام من الناتج منذ نهاية عام ٢٠٠٧ بـ ١١٪ ما يشـير أن هناك تحسنا ملحوظا في العقد الأخير، وانخفض الدين العام من الناتج بدون ديون السلطات المحلية بـ ١,٩٪، ووصل بدون ديون السلطات المحلية إلى ٦٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، مقابل ٦٢,٤٪ في العام الماضي. وبمقارنة الدين العام إلى الناتج في دول منظمة التعاون والتنمية فإن هذا المؤشر يعتبر منخفضا حيث بلغ في دول منظمـة التعـاون والتنمية ١٠٥,٢٪. وتفسـر وزارة المالية أن العوامل التي أدت إلى انخفاض الدين العام من الناتج هي: ارتفاع معدل النمو الاسمي والانخفاض في العجز الحكومي، إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى، مثل الانخفاض في مؤشـر غلاء المعيشـة في عام ٢٠١٦، كذلك أسعار الصرف للعملة الأجنبية وبالذات مقابل الدولار واليورو، إذ حافظ الشيكل على قيمة مرتفعة مقابل العملة الأجنبية. أما قيمة الدين العام المتوقعة لعام ٢٠١٦ فهي ٧٦٠,١. [٤٥] مليار شيكل مقابل ٧٤٥,٨ مليار شيكل في عام ٢٠١٥ و٧٢٩,٣ مليار شيكل في عام ٢٠١٤ .[٤٦]

أصدرت شركة موديس تحذيرات للمستثمرين في العالم على أثر التحقيق الجاري مع رئيس الحكومة،وحسب موديس،تعطى إسرائيل علامة منخفضة في مقياس الاستقرار.

وبالإشارة لما ذكر أعلاه فان مؤشر الدين العام للناتج المحلي يعتبر مقياسا للحكومات للتعبير عن إدارتها لميزانية الحكومة، ويعتبر مؤشـرا نسـبيا للدين الحكومي من مجمل الفعاليـات الاقتصاديـة المنتجـة فـي الدولـة. إضافة إلى أن شـركات تدريـج الائتمان تعتمد عليه في التدريج الائتماني. ففي شـهر تشـرين الثاني ٢٠١٦، رفعت شركة فيتش التدريج الائتماني لإسـرائيل لمسـتوى A+ مع تنبؤات مستقرة لتصل إلى نفس التدريج الائتمانـي فـي ثـلاث شـركات التدريج (S&P) وموديـس وفيتش، مع هذا فان شـركة فيتش قالت إن التدريج الائتماني لإسـرائيل ما زال مقيدا بمخاطر سياسـية وأمنية مثل الأحداث الأمنية في الضفة الغربية وكذلك الائتلاف الحكومي الضيق والأزمات التي تنتج

بـين أطراف الائتـلاف الحكومي التي من الممكن أن تؤدي إلـى انتخابات مبكرة. ويعتقد خبراء شـركة فيتش من ناحية ثانية أن الاسـتمرار في انخفاض الدين العام من الناتج واسـتمرار النمو والإدارة السـليمة لميزانية الدول وانخفاض المخاطر السياسية والأمنية هـي عوامـل مسـاعدة في الاسـتقرار. بالمقابل تقول المحللة كريسـتين لنداو من شـركة موديس[٤٧] «أن إسرائيل تعزل نفسها بسبب الاستيطان» وهذا أيضا سيؤثر على التدريج الائتماني لإسـرائيل، كذلك أصدرت شـركة موديس تحذيرات للمستثمرين في العالم على أثر التحقيق الجاري مع رئيس الحكومة، وحسب موديس، تعطى إسرائيل علامة منخفضة في مقياس الاسـتقرار الحكومي بسـبب حل الحكومات المتعاقب في السـنوات الأخيرة وإجراء انتخابات مبكرة، وحاليا هناك مخاوف من إجراء انتخابات مبكرة بسبب التحقيق الجـاري مـع رئيس الحكومة. وفي شـركة (S&P) ابقوا التدريـج الائتماني كما هو A+ مع تنبؤات مسـتقرة، وكالوا المديح لمتانة الاقتصاد الإسـرائيلي وللسياسية النقدية لبنك إسـرائيل خاصة لتنافسـية التصدير لسياسة بنك إسـرائيل في التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء كميات من العملة الأجنبية التي من شأنها أن تبطئ ارتفاع سعر صرف الشـيكل مقابل العملات الأجنبية الرئيسـية، ولكن شركة (S&P) أبدت رضا بدرجة أقل من أداء الحكومة خاصة في قطاع العقارات وأبدت تخوفها من مشـاكل بنيوية التي من الممكن آن تعطل جهود الحكومة في زيادة عرض المباني السكنية في المدى القصير، ومن عـدم تطويـر البنية التحتية والمواصلات بهدف زيادة إنتاجيـة العمل.[٤٨] وأضافت موديس أن التدريج الائتماني قد ينخفض إذا لم تسـتطع الحكومة تحييد الضغوطات في زيادة ميزانيـات الإنفـاق الاجتماعـي والأمنـي، وأمر آخـر من الممكن أن يـؤدي إلى تخفيض التدريج من قبلها هو الانخفاض في مسـاندة إسـرائيل عالميا، الأمر الذي يؤدي لزيادة العزلة السياسية العالمية.

للتلخيص، فإن شـركات التدريج الثلاث أثنت على أداء الاقتصاد الإسـرائيلي المتمثل بمعـدل النمو، انخفاض الدين العام بالنسـبة للناتج المحلـي الإجمالي، وقدرة الصادرات التنافسـية خاصـة فـي قطـع التكنولوجيا العليـا في عـام ٢٠١٦ والفائض فـي الميزان التجاري منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، وكذلك على مؤشر التنمية البشرية. وعلى السياسات الاقتصاديـة والماليـة خـلال العام، خاصة سياسـة بنك إسـرائيل النقديـة، وأبدت بعض التحفظات على السياسة المالية في مجال العقارات والسكن والميزانية الأمنية، وطلبت من الحكومـة عدم الانجـرار لزيادة الإنفاق في هذه المجال. وعلى الصعيد السياسـي أبدت الشركات مخاوفها من عدم الاستقرار الداخلي بسبب مبنى الحكومة الضيق والتحقيقات الجاريـة مع رئيس الحكومة وحذرت إسـرائيل مـن العزلة العالمية على أثر عدم التقدم في

مسـيرة السلام وممارساتها الاسـتيطانية في الضفة الغربية المناقضة لاتفاقية السلام مع الفلسـطينيين والمناقضة لموقف الأمم المتحدة، وقالت الشـركات إن هذه العوامل قد تؤدي إلى تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل.

٢,٣ السياسات النقدية

٢,٣,١ نسبة الفائدة

في ظل أحد الأهداف الرئيسـية لبنك إسـرائيل بالحفاظ على قيمة النقود، أو بمعنى آخر الحفاظ على استقرار الأسعار، لم تتغير نسبة الفائدة منذ تخفيضها في شهر آذار ٢٠١٥ إلى ٠,١٪، فقرارات اللجنة النقدية شـهرا بعد شـهر أبقت الفائدة بمعدل ٠,١٪ مسـتندة إلى التحـولات والتطورات السـوقية والأداء الاقتصادي خلال السـنة. من أهم العوامـل التي اسـتندت عليها اللجنة النقدية في قراراتها هـي: معدلات التضخم المالي الشـهرية والتراكمية خلال أشـهر السـنة والتنبؤات المسـتقبلية للتضخم المالي، فمؤشر غـلاء المعيشـة بلغ أدنى حد له -٠,٥٪ وأقصى حـد ٠,٤٪، وهي معدلات لا تتطابق مع أهـداف السياسـات النقدية التي وضعـت هدفا لها أن تكون معدلات التضخم مسـتقرة بين ١٪-٣٪. وعامل آخر هو الأداء الاقتصادي خلال السـنة والذي أظهر معدلات نمو في الناتج المحلي حسـب التقارير الربعية في عام ٢٠١٦ وادعاء سـوق العمل الذي أظهر صلابته من خلال الطلب المستمر للوظائف وانخفاض معدلات البطالة خلال السنة مقارنة بالأشهر والسنوات السابقة. أما سوق السكن فقد أظهر ارتفاعا بالأسعار، وأن الزيادة في عرض الشـقق السـكنية لم يصل إلى تأثيره المرجو بتخفيض الأسـعار ، إضافة الى ارتفاع الفائدة على القروض السـكنية. وفي سـوق العملة الأجنبية ارتفعت قيمه الشيكل بالنسـبة للعمـلات الأجنبيـة مع أن الاتجاه العالمـي كان في تقوية قيمة الدولار بالنسـبة للعمـلات الأجنبية، وسـاهمت العوامل الخارجية العالمية في تثبيـت القرارات بعدم تغيير نسبة الفائدة، من خلال أداء الاقتصاد العالمي الذي أظهر أن النمو الاقتصادي العامي يسـير بوتيرة منخفضة، وكذلك الوتيرة المنخفضة للتوسـع في التجارة العالمية و لا يلوح في الأفق القريب تغيير جدي في هذه الاتجاهات.

٢,٣,٢ سوق العملة الأجنبية

شهد عام ٢٠١٦ تغييرات في أسعار الصرف مقابل الشيكل، وبقي الشيكل قويا خلال هذا العام مما اضطر بنك إسـرائيل للتدخل مرات عديدة خلال السـنة في سـوق العملة الأجنبية واقتناء الدولارات من أجل الحفاظ على سعر الصرف، ومع هذا انخفض الدولار مقابل الشـيكل بـ ١,٥٪ خلال العام، ففي بداية السـنة كان سعر الصرف ٣,٩٥ شيكل

للدولار الواحد، وبدأ بالانخفاض شـهرا تلو الآخر، كما يبين شـكل رقم ٦، مع التدخلات العديدة لبنك إسـرائيل التي كان آخرها خلال سـنة في شـهر كانون الأول ٢٠١٦. وفي آخر يوم في السنة وصل سعر الدولار إلى ٣,٨٤٥ شيكل للدولار وبمعدل شهري ٣,٨٢ شـيكل للدولار، أما المعدل السـنوي لسـعر صرف الدولار فقد بلغ ٣,٨٤ شـيكل للدولار الواحد. نهاية السنة. كذلك الأمر بالنسبة لليورو فقد انخفضت قيمة اليورو مقابل الشيكل خـلال عـام ٢٠١٦ بـ ٤,٨٪ وبلغ سـعر اليورو بالمعدل السـنوي ٤,٢٩٣ شـيكل لليورو الواحـد فحتى منتصف سـنة ٢٠١٦ شـهد اليـورو تقلبات ارتفع فيها في كل من شـباط وأيار وحزيران عن السـعر في شـهر كانون الثاني ٢٠١٦. عاد اليورو لينخفض بشـكل شـهري حتـى وصل ٤,٠٤ في كانـون الأول ٢٠١٦ ومن الجدير بالذكر أنه حتى منصف شـباط ٢٠١٧ سـار اليورو وأيضا الدولار في اتجاه الانخفاض مقابل الشـيكل ويتوقع بعض المراقبين أن قيمة الدولار واليورو ستتساوى في عام ٢٠١٧. وانخفض أيضا الجنية الإسـترليني في سـنة البريكزيت بـ ١٨,٣٪ مقابل الشـيكل ووصلت قيمته إلى ٤,٧٢٥ شيكلا للجنيه في اليوم الأخير لعام ٢٠١٦.

حتى منصف شباط ٢٠١٧، سار اليـورو وأيـضا الـدولار فـي اتـجاه الانـخفاض مقابل الشيكل، ويتوقع بعض المراقبين أن قيمة الدولار واليورو ستتساوى في عام ٢٠١٧.

شكل رقم 6 : اسعار اليورو والدولاربالشيكل خلال عام 2016

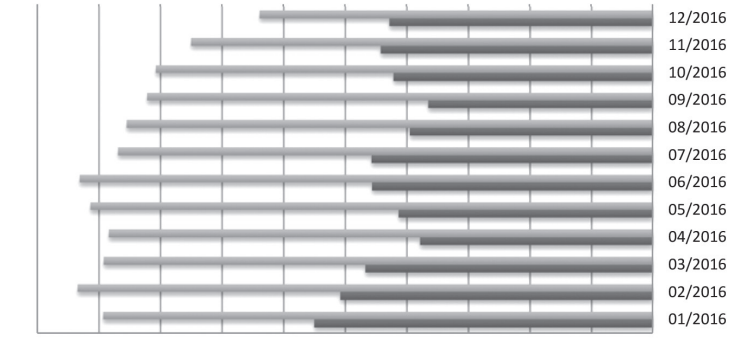

	01/2016	02/2016	03/2016	04/2016	05/2016	06/2016	07/2016	08/2016	09/2016	10/2016	11/2016	12/2016
يورو	4.293	4.334	4.292	4.284	4.314	4.332	4.269	4.255	4.222	4.208	4.151	4.039
دولار	3.950	3.908	3.868	3.778	3.814	3.857	3.857	3.795	3.766	3.822	3.843	3.829

* تعتمد معطيات سعر الصرف على معطيات بنك إسرائيل.

في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، بلغ رصيد البنك المركزي من العملة الأجنبية ٩٨٣٦١ مليون دولار مقارنة بـ ٩٠٥٧٥ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥.

فـي نهايـة كانون الأول ٢٠١٦، بلغ رصيد البنك المركزي من العملة الأجنبية ٩٨٣٦١ مليون دولار مقارنة بـ ٩٠٥٧٥ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥. أما في شهر تشرين الثاني فقـد بلـغ رصيد البنك المركزي ٩٧١٢٧ مليـون دولار، وكان الارتفاع ١٢٣٤ مليون دولار

في الشهر الأخير، قسم من هذا المبلغ كان نتيجة شراء بنك إسرائيل ١١٤٠ مليون دولار، منها ٣٠٠ مليون دولار حسب برنامج بنك إسرائيل لتقليص تأثير استخراج الغاز على سعر الصرف.

٢,٤ المنظومة المالية

تأثرت الأسواق المالية في بداية عام ٢٠١٦ من التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦، وانخفضت أسعار الأسهم عالميا ومن ضمنها إسرائيل، فحتى منتصف شهرت شباط شهدت أسواق المال تقلبات عديدة وانخفضت مؤشرات الأسهم في سوق تل أبيب بـ ١٠٪ مقارنة مع بداية العام، لقد ساهم في ذلك عدم اليقين في الوضع الاقتصادي في الصين، وكذلك عدم الاستقرار في المنظومة المالية في أوروبا. في النصف الثاني لشهر شباط بدأت أسعار الأسهم في الارتفاع، وفي النصف الثاني لعام ٢٠١٦ استمر الارتفاع بوتيرة منخفضة مع توجهات للانخفاض، ووصلت أسعار الأسهم في كانون الأول معدلاتها في شهر حزيران. وبمعدلات سنوية فان مؤشر «تل أبيب- ١٠٠» انخفض بـ ٤٪ في عام ٢٠١٦ وذلك بتأثير الانخفاضات الحادة على أسهم شركات الأدوية: فشركة فيرجو انخفضت أسهمها بـ ٤٣٪، وتيفع انخفضت أسهمها بـ ٤٤٪ وميلان انخفضت أسهمها بـ ٣١٪. لقد انخفضت أسهم هذه الشركات بسبب انخفاض أسعار الأدوية وكذلك نتيجة لوجود تحقيقات في الولايات المتحدة مع شركات الأدوية بتهمة التنسيق فيما بينها بشأن الأسعار. مقابل هذا الانخفاض في مؤشر «تل أبيب-١٠٠»، ارتفعت المؤشرات التي تمثل الأسهم المتوسطة، فقد ارتفع مؤشر أسهم « تل أبيب-٧٥» بـ ١٧٪ وارتفع مؤشر»يتر-٥٠» بـ ٢٤٪.[٤٩] وحسب تقرير وحدة البحث في بورصة تل أبيب، تتلخص العوامل الايجابية والسلبية التي أثرت على مؤشرات الأسهم بالآتي ونبدأها بالعوامل الايجابية:[٥٠]

- نسبة الفائدة التي لم تتغير منذ آذار ٢٠١٥ واستقرارها على نسبة ٠,١٪.
- المؤشرات الاقتصادية الكلية المشجعة والنمو في الناتج الذي كان أعلى من ٢٠١٥ (٣,٨٪ مقابل ٢,٥)، انخفاض معدلات البطالة إلى مستوى ٤,٣٪ والتحسن في التدريج الائتماني لإسرائيل.
- إقرار تخفيضات ضريبية من قبل وزارة المالية، فقد انخفضت ضريبة الشركات إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٦ وإلى ٢٤٪ ابتداء من بداية ٢٠١٧.
- على المستوى العالمي، ارتفاع أسعار الأسهم في الولايات المتحدة على خلفية التحسن في الأداء الاقتصادي، التوسع النقدي في أوروبا وبريطانيا، الخطط

الاقتصادية في اليابان للخروج من التباطؤ الاقتصادي والاتفاقات لتصدير الغاز لكل من الأردن وتركيا.

أما العوامل التي أثرت بشكل سلبي على أسعار الأسهم في إسرائيل فتتلخص بالآتي:

- الارتفاع في المؤشر المتداخل «همشولاف» بوتيرة مشابهة لعام ٢٠١٥ والتوقعات بزيادة العجز في ميزانية الحكومة.
- انخفاض الدولار بـ ١,٥٪ مقابل الشيكل، وانخفاض قيمة اليورو إلى أدنى مستوى منذ أكثر من عقد من الزمن.
- على المستوى العالمي، ارتفاع سعر النفط في عام ٢٠١٦ لـ ٥٧ دولارا للبرميل، وعدم تغيير نسبة الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وانخفاض أسعار الأسهم في أوروبا على خلفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتخوف من خروج دول أخرى وانخفاض أسعار الأسهم في الصين على أثر الانخفاض في وتيرة النمو.

في سوق السكن ارتفعت الأسعار بـ ٨,١٪ حتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، وحافظ حجم الصفقات على مستوى عال بمعدل ٨٥٠٠ صفقة في الشهر أما حجم قروض الإسكان فقد انخفض، لقد ساهم النشاط اليقظ في سوق السكن باستمرار انكشاف المؤسسات المالية وخاصة البنوك لسوق السكن. وفي سوق الائتمان فقد ارتفع الائتمان التجاري بـ ٤,٢٪ مقابل ٢,٨٪ في عام ٢٠١٥، مقارنة مع التقليص الذي حصل في هذا السوق بين ٢٠١٢-٢٠١٤. لقد ارتفع الائتمان التجاري للقطاع غير المالي بـ ٤,١٪ والائتمان المالي غير البنكي ارتفع بـ ٥,٥٪، بالمقابل استمر الارتفاع في الائتمان بوتيرة سريعة للأسر، حيث ارتفع ائتمان السكن بـ ٦,٥٪ ولغير السكن بـ ٥,٨٪.[٥١]

في سوق السكن، ارتفعت الأسعار بـ ٨,١٪ حتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٦.

حافظت المنظومة البنكية في الثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠١٦ على قوتها وعززت من استقرارها وقلصت من انكشافها للمخاطر المحتملة، وجسدت ذلك من خلال الاستمرار في تراكم رأس المال وتعزيزه بمستوى رفع (level of leverage) مناسب، وكذلك بالحفاظ على مستوى أرباح مناسب، وخفضت من تركيز المحفظة الائتمانية ومن الانكشاف للمقترضين الكبار، وكذلك بالنسب المنخفضة في الديون المشكوك في إرجاعها وبتحسين السيولة النقدية. خلال هذه الفترة وسعت البنوك الائتمان للأسر وللمصالح الصغيرة والمتوسطة وخفضت الائتمان للمصالح الكبيرة. أما شركات التأمين الكبرى فقد حققت أرباحا بمستوى منخفض، ونتج ذلك من إرباح معتدلة للاستثمارات ومن تخصيص جدي للاحتياطات التأمينية.

رغم الاستقرار في المنظومة المالية، فهناك مخاطر محتملة وتتلخص أهمها على المستوى المحلي في أسعار الأصول العالية، فنتيجة وجود نسبة فائدة منخفضة من أجل استقرار الاقتصاد الكلي، انخفض العائد على سندات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ولذا توجه المستثمرون إلى سوق الأسهم. وهذا بحدّ ذاته مصحوب بنسبة مخاطرة عالية، تتأثر من مستجدات محلية وعالمية ونتيجة لنسبة الفائدة والاستثمارات في الأسهم فقد ارتفعت أسعار الأصول، وكذلك طرأ ارتفاع حاد في أسعار الشقق السكنية. فعلى سبيل المثال في حالة تغيير الاتجاه نتيجة لارتفاع نسبة الفائدة أو تقلبات أخرى فان ذلك يؤدي إلى خسائر للاستثمار الخاص، البنوك والمستثمرين المؤسساتيين، كذلك من الممكن أن ينعكس ذلك على النشاطات الاقتصادية وتقليص الاستهلاك وبالتالي الناتج المحلي وأداء الاقتصادي الكلي.[٥٢]

٢,٥ السياسات المالية غير المتوازنة

على الرغم من الأداء الجيد للاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ ونسبة النمو التي تقدر بـ ١,٨٪ للفرد، فإن أكثر من ٢٦٪ من المواطنين في إسرائيل يعيشون في حيز آخر غير الحيز الذي يتمتع بنمو في الدخل ومؤشرات تنموية جيدة. فكما جاء في تقرير أعضاء صندوق النقد الدولي في ٢٠١٧/٢/٨ لتقييم الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦ في باب السياسات المالية: « على السياسة المالية أن تعمل أكثر في مساندة النمو الكامن. إصلاحات في التعليم والتدريب المهني من خلال تخصيص مصادر أكثر يمكن أن تقلص الفجوات في نتائج التعليم. تعزيز المهارات في العمل يساعد النساء العربيات والحريديم[٥٣] الرجال في الدخول إلى سوق العمل[٥٤]» وفي فقرة أخرى يعود التقرير ويركز على الحريديم والنساء العربيات خاصة أن العرب والحريديم يشكلون ٢٦٪ من سكان إسرائيل و٤٣٪ من الأطفال في جيل التعليم الابتدائي، الأمر الذي يشكل أهمية كبرى للاقتصاد الإسرائيلي مستقبلا.

إن النظر من ناحية الدخل يظهر أيضا عدم التوازن في المجتمع الإسرائيلي، ويظهر ذلك جليا بين مجموعتين من السكان وهم العرب مواطنو إسرائيل، حيث أن أجر العربي الأجير يشكل ثلثي معدل الأجر في الدولة والمجموعة الثانية وهي اليهود الإثيوبيون الذي يبلغ معدل أجرهم نصف معدل الأجر أما باقي المجموعات السكانية، فأجر الأجيرين فيها أعلى من المعدل وخصوصا الأجيرين الاشكناز الذين متوسط أجرهم أعلى بـ ٣١٪ من الأجر المتوسط.[٥٥] ونتيجة لذلك فان ثمار النمو يقطفها أصحاب الدخل العالي ويظهر ذلك مؤشر جيني الذي يبلغ ٠,٣٦ وأن إسرائيل في المرتبة الخامسة من ناحية قيمة المؤشر،

أي أن هناك فقط أربع دول الفجوات في الدخل فيها أعلى منها وهي: تشيلي، الولايات المتحدة، تركيا واستونيا. من ناحية أخرى فقد بلغت نسبة الفقر بين الأسر العربية ٥٣,٣٪ عام ٢٠١٥ بينما بلغت ١٣,٨٪ بين الأسر اليهودية، ويلاحظ أن نسبة الفقر بين الأسر العربية أعلى من ٥٠٪ منذ عام ٢٠٠٥ .[٥٦]

يقطف أصحاب الدخل العالي ثمار النمو، ويظهر ذلك مؤشر جيني الذي يبلغ ٠,٣٦ وأن إسرائيل في المرتبة الخامسة من ناحية قيمة المؤشر، أي أن هناك فقط أربع دول الفجوات في الدخل فيها أعلى منها وهي: تشيلي، الولايات المتحدة، تركيا واستونيا.

وتعترف الحكومة الإسرائيلية بالفجوات الاقتصادية بين اليهود والعرب، ولذا خصصت في نهاية عام ٢٠١٥ مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل لسد الفجوات خلال الخمس سنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠. ولكن سرعان ما انخفض هذا المبلغ بـ ٥,٨ مليار شيكل لأن وزير التربية والتعليم احتسب هذا المبلغ من ميزانية الوزارة وبقي ٩,٧ مليار شيكل، كان من المفروض أن ينفق منها ٢ مليار شيكل خلال العام ٢٠١٦. وتدل المعطيات الأولية بان هذا المبلغ لم ينفق على تطوير المجتمع العربي في إسرائيل بسبب عدم وجود أراض للإسكان وعدم وجود مخططات هيكلية يستثمر بها هذا المبلغ، نتيجة لعدم مصادقة الحكومة على هذه المخططات. وبالتالي فان بيانات نهائية غير متوفرة في هذا السياق، ما يثير الشك حيال تنفيذ حتى ولو جزء يسير من هذا المبلغ.

يظهر أداء سوق العمل أيضا غياب النمو المتكافئ فمعدلات البطالة أعلى في المجتمع العربي وخاصة بين النساء وهي منتشرة في المناطق الذي يسكنها العرب بكثافة عالية مثل الجليل، النقب والمثلث الشمالي. وحسب هيكلية سوق العمل فإن غالبية العمال العرب يعملون في القطاعات التي تندرج ضمن تصنيف: الياقات الزرقاء» وأن نسبة العاملين في قطاع التكنولوجيا العليا يشكلون أقل من ٢٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع. وهم موجودون في أسفل سلم الأجر في هذا القطاع الذي يعتبر رافعة للنمو في إسرائيل، في الوقت الذي يشكل فيه العرب أكثر من ٢٠٪ من مجمل سكان إسرائيل.

نسبة الفقر بين الأسر العربية ٥٣,٣٪ عام ٢٠١٥ بينما بلغت ١٣,٨٪ بين الأسر اليهودية.

٣. الغاز في إسرائيل-استعراض اقتصادي

احتوى استعراض المشهد الاقتصادي لعام ٢٠١٥ على عرض لمصادر الغاز والنقاش الذي دار في إسرائيل حول خطة الغاز ووصول الموضوع إلى أروقة المحاكم بشأن خطة الغاز التي أقرت على يد الحكومة آنذلك.[٥٧] في هذا التقرير سنلقي الضوء على استخراج الغاز في إسرائيل والرؤيا الاقتصادية المتوقعة من استخراج الغاز والعرض والطلب في هذا القطاع.

يعمل غالبية العمال العرب في القطاعات التي تندرج ضمن تصنيف: الياقات الزرقاء» وأن نسبة العاملين في قطاع التكنولوجيا العليا يشكلون أقل من ٢٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع.

منذ أن بدأت إسرائيل باستخراج الغاز في عام ٢٠٠٤ من حقل ميري B من بحر تاطيس، اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي المحلي فبين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢، استخرج ٦٠٪ من الغاز الطبيعي المستهلك داخل إسرائيل وتم استيراد الباقي من مصر (شركة EMG). ومنذ نيسان ٢٠١٢ توقف استيراد الغاز من مصر بسبب

تعرض خط الغاز المصري لعمليات تفجير/ وكذلك بسبب التكلفة الاقتصادية. وبدأ تزويد الغاز من حقل تمار المحلي، فكما يبين شكل رقم ٧ فان عرض الغاز في إسرائيل اعتمد في البداية على الغاز المستخرج من حقل ميري في بحر تاطيس وفي ٢٠١٣ استنفذ الغاز في بحر تاطيس، وبدأ الضخ من حقل تمار الذي يشكل اليوم ٩٨٪ من عرض الغاز في إسرائيل.

شكل رقم 7: عرض الغاز الطبيعي في اسرائيل بين السنوات 2004-2015 حسب المزود بمليار متر مكعب (BCM)

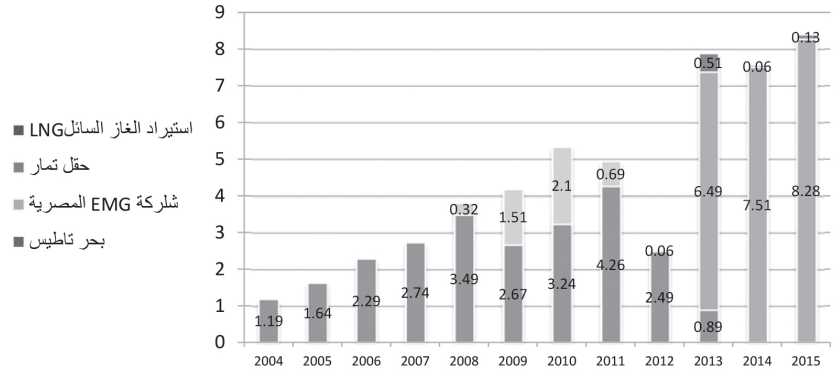

المصدر: وزارة الطاقة ٢٠١٦. المعطيات من تقرير: التطورات في الغاز الطبيعي ٢٠١٤-٢٠١٥ .

الدخل من ريع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بلغ ٨١٩ مليون شيكل.

لقد ارتفع استهلاك الغاز (الطلب) في السنوات الأخيرة، وبلغ في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٨,٤ مليار متر مكعب (BCM) بزيادة بلغت ١١٪ عن عام ٢٠١٤، والتقديرات الأولية تشير إلى استهلاك BCM 9 في عام ٢٠١٦.[٥٨] لقد اكتشفت حقول أخرى للغاز وخاصة في البحر المتوسط في منطقة شمال إسرائيل، القريبة من لبنان، ومنها حقل ليفيتان وكذلك كريش وتنين الذين لم يستخرج منهما حتى الآن أي شيء. وتتركز الجهود حاليا للبدء في استخراج الغاز من حقل لفيتان في السنوات القريبة.

لم تستخرج حتى اليوم أي كمية من الغاز من حقل لفيتان رغم اكتشافه منذ ٢٠١٠ وذلك بسبب حجم الاستثمار الكبير الذي يحتاجه حقل ليفيتان، حيث تقدر تكلفة تطويره بـ ٥-٦ مليار دولار، فتطوير المرحلة الأولى منه يحتاج لـ ٣,٥-٤ مليار دولار. وبما أن التطوير لحقول الغاز في إسرائيل يتم عن طريق القطاع الخاص وان دخل الحكومة يكون نسبة من ريع الغاز والضرائب على الشركات والرسوم الأخرى، فإن الشركات التطويرية تحاول إيجاد أسواق لتضمن العائد من حقل الغاز المستثمر به، وقد نجحت الشركات المشاركة في تطوير حقل لفيتان بإجراء عقود واتفاقيات

بيع محلية بقيمة ما يقارب ٥ مليار شيكل مدة ١٥–١٨ عاما، وعقد اتفاقية مع شركة الكهرباء الأردنية بقيمة ١٠ مليار دولار لمدة ١٥ عاما، ومن المتوقع أن يبدأ حقل لفيتان بضخ الغاز في نهاية عام ٢٠١٩. والجدير بالذكر أنه في شهر كانون الأول ٢٠١٦ صادقت وزارة الطاقة على بيع حقلي كريش وتنين لشركة الطاقة اليونانية «انرجيم» على أن يبدأ استخراج الغاز من هذين الحقلين في بداية عام ٢٠٢٠. ويتوقع ضخ الغاز بكثافة بعد ثلاث إلى أربع سنوات.

تقول التقييمات المختلفة أن التأخير في استخراج الغاز يعود لأسباب عديدة، أهمها عدم وجود زبائن يعتمد عليهم في بيع الغاز، فالسوق المحلي لا يستطيع استيعاب كميات الغاز المستخرجة بسبب عدم جاهزيته لاستهلاك كميات كبيرة من الغاز ولم تقم الحكومة بالتحضير للاستهلاك المتزايد، رغم وجود سوق كامنة كبيرة داخليا لاستهلاك الغاز خاصة في القطاع الصناعي وقطاع المواصلات، إضافة للاستهلاك الأسري. كما انه لم تعد البنية التحتية لنقل الغاز إلى نقاط الاستهلاك المحتملة. من جهة أخرى فهناك محاولات وجهود تبذل من اجل عقد صفقات طويلة الأجل لتصدير الغاز، وتم حتى الآن عقد صفقة واحدة مع الأردن، وهناك احتمال كبير لعقد صفقة أخرى مع تركيا وتتوجه الأنظار لعقد صفقات لبيع الغاز لدول الاتحاد الأوروبي.

فاق معدل النمو خلال هذه السنة توقعات الدوائر الاقتصادية المختلفة وبلغ ٣,٨٪، بينما ارتفع الناتج المحلي للفرد بـ ١,٨٪

من جهة ثانية فان الحكومة معنية جدا باستخراج سريع للغاز لأنها تعود عليها بالفائدة المباشرة من خلال زيادة الدخل من ريع بيع الغاز إضافة إلى الضرائب والرسوم المختلفة، كذلك يعتبر الغاز صديقا للبيئة وتأثيراته الخارجية السلبية أقل من مصادر الطاقة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن استعماله يقلص كلفة الطاقة ويحسن إنتاجية العمل وكنتيجة لذلك يخفض غلاء المعيشة ويزيد الدخل المتاح للأسر. نقطة أخرى في ايجابيات استعمال الغاز تكمن في تحسين مدى التنافس وتعزيز الأفضلية النسبية للمصدرين مقابل منافسيهم، إضافة إلى تخفيض القيمة الحقيقية للشيكل، الأمر الذي يدعم زيادة حصة المصدرين في السوق العالمية. وعلى المستوى الكلي فان نمو الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر للإيجاب وتقول التقديرات أن نمو الناتج سيزيد بـ ٠,٥٪ سنويا في مراحل النمو المستدام.

وحسب المعطيات الأولية فإن الدخل من ريع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بلغ ٨١٩ مليون شيكل من مجمل ٨٥٤ مليون شيكل من مجمل الدخل من الثروات الطبيعية.[٥٩] وتقول وزارة الطاقة أن الاقتصاد الإسرائيلي وفر٣٦ مليار شيكل في استهلاك الفحم ومشتقات النفط منذ عام ٢٠٠٤– ٢٠١٤. وان التوفير وحدة من حقل تمار بلغ ١٨,٧١ مليار شيكل في الأعوام ٢٠١٣–٢٠١٤ .[٦٠]

إجمال

استعرض هذا الفصل أهم المؤشرات لأداء الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٦، وشمل ثلاثة أجزاء ، الأول حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تبين أن معدل النمو خلال هذه السنة فاق توقعات الدوائر الاقتصادية المختلفة وبلغ ٣,٨٪، بينما ارتفع الناتج المحلي للفرد بـ ١,٨٪، بينما بلغ النمو العالمي ٣,١٪، ونمت اقتصادات الدول المتطورة بـ ١,٦٪ أما دول الأسواق الصاعدة فنمت بـ ٤,١٪.

نما قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٦,٩٪ وقطاع التجارة وخدمات الضيافة بـ ٦,١٪ وقطاع البناء بـ ٥,٤٪

لقد نما قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٦,٩٪ وقطاع التجارة وخدمات الضيافة بـ ٦,١٪ وقطاع البناء بـ ٥,٤٪. وتظهر البيانات أن أكبر مساهمة في معدل النمو كانت للاستهلاك الشخصي ومن ثم الاستثمار المحلي ومن ثم الإنفاق العام ويليه التصدير. ودلت المعطيات أن صادرات الخدمات ارتفعت بـ ١٠,٨٪ وقاد هذا النمو قطاع البرمجة والحوسبة فيما انخفضت الصادرات السلعية نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي وأسعار الصرف. وشمل هذا الجزء على مؤشرات أخرى مثل البطالة والتضخم، ولقد تبين أن التضخم المالي انخفض بـ ٠,٢٪ أما البطالة فقد انخفضت إلى ٤,٨٪. وتدل هذه المؤشرات على أداء اقتصادي جيد وان سوق العمل الإسرائيلي يسير في مسار التشغيل الكامل إذا ما استثنينا معدلات البطالة ونسب الاشتراك المتدنية بين المواطنين العرب في إسرائيل. أما الجزء الثاني فقد شمل السياسات المالية والنقدية وقد أظهرت البيانات المالية أن العجز الحكومي بلغ ٢,١٪ وبلغ الدين العام ٦٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت وتيرة الانخفاض التي كانت في العقد الأخير، وقد ساهمت هذه المؤشرات على زيادة التدريج الائتماني من قبل شركة فيتش لتتساوى مع التدريج الائتماني لباقي شركات التدريج مع إبداء بعض المخاوف والتحذيرات المرتبطة بالسياسة الداخلية للحكومة وكذلك موقفها من الاستيطان والجمود في عملية السلام الذي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة العزلة العالمية لإسرائيل. وفي السياسية النقدية فان اللجنة النقدية، أبقت على سعر الفائدة ٠,١٪، الذي لم يتغير منذ آذار ٢٠١٥. من جهة أخرى زاد احتياط العملة الأجنبية في الشهر الأخير لعام ٢٠١٦ ليصل إلى ٩٨٣٦١ مليون دولار. واتسمت الأسواق المالية بالاستقرار رغم التقلبات في أسعار الأسهم وانخفاضها في أول شهرين لعام ٢٠١٦، ورغم ذلك فإن المعدل السنوي أظهر انخفاض في أسهم مؤشر تل أبيب-١٠٠ بـ ٤٪، بينما ارتفعت أسعار أسهم مؤشر تل أبيب- ٧٥ بـ ١٧٪ ومؤشر بيتر بـ ٢٤٪، وهي المؤشرات التي تمثل الشركات المتوسطة والصغيرة. أما المؤسسات المالية الأخرى فقد أظهرت استقرارا حسب تقييمات بنك إسرائيل. وأثبت قطاع البنوك استقرارا وكذلك قطاع شركات التامين رغم الأرباح المنخفضة لشركات التأمين.

أظهرت البيانات المالية أن العجز الحكومي بلغ ٢,١٪ وبلغ الدين العام ٦٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الأداء الجيد فإن ثمار النمو تذهب إلى الطبقات الغنية أكثر من الطبقات الفقيرة، وبالتالي فإن المواطنين العرب الذي يشكلون أكثر من ٢٠٪ من السكان والإثيوبيين الذي يشكلون أقل من ٢٪ من السكان، إضافة إلى الحريديم، هم الذي يعانون من عدم توازن السياسيات المالية وبالذات المواطنين العرب الذي يميز ضدهم في كافة المجالات كما جاء في التقرير.

تركـز الجزء الثالث من المشـهد الاقتصادي في الاسـتعراض الاقتصـادي للغاز في إسرائيل، وتبين في السنوات الأخيرة أن استخراج الغاز كان من حقل تمار، بعد أن نفذ حقل ميري في بحر تاطيس، ويجري حاليا الإعداد لبدء استخراج الغاز من حقل لفيتان، بعد أن أبرمت الشركات المشاركة في استخراج الغاز اتفاقا مع شركة الكهرباء الأردنية بقيمـة ١٠ مليـار دولار، واتفاقات محلية بقيمة ٥ مليار دولار، ويتوقع أن يبدأ اسـتخراج الغاز من هذا الحقل في نهاية ٢٠١٩، كما يتوقع أن يبدأ استخراج الغاز من حقلي تنين وكريش في عام ٢٠٢٠ بعد أن صادقت وزارة الطاقة على بيعها لشركة الطاقة اليونانية. وتجـري محاولات لعقد اتفاقـات أخرى مع تركيا مع توجهات إلى إبرام اتفاقات مع دول الاتحاد الأوروبي. يقدر الدخل من ريع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بـ ٨١٩ مليون شيكل.

الهوامش

١ لقد حدث بنك إسرائيل توقعاته على أثر النمو في الناتج في الربع الثالث لعام ٢٠١٦ التي أتت أكبر من التوقعات.

٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، القياس الثالث للربع الثالث ٢٠١٦. خبر للإعلام في ٢٠١٧/١/١٦ على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201708015 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٦).

٣ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٦)

٤ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. تقرير الاستقرار المالي، كانون الاول ٢٠١٦. القدس. على الرابط http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/Financial%20Stability%20Report/FSR201602h.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).

٥ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦.. مؤشرات اقتصادية حول الربع الأول. خبر للصحافة ٢٠١٦/٤/٢١. على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201622122 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٢/٣١).

٦ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧. مستجدات الاقتصاد العالمي، واشنطن . على الرابط http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2017/update/01/pdf/0117a.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٣١).

٧ مصدر سبق ذكره.

٨ مصدر سبق ذكره.

٩ مصدر سبق ذكره.

١٠ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، كانون الاول ٢٠١٦. على الرابط http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٢)

١١ وزارة المالية، ٢٠١٧. الاستعراض الاقتصادي الأسبوعي، نظرة على سنة ٢٠١٦. على الرابط : http://mof.gov.il/chiefecon/economyandresearch/doclib/skiracalcalit_01012017.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٢).

١٢ معهد ت التصدير، ٢٠١٧. تطورات وتحولات في التصدير الإسرائيلي، تلخيص أولي لعام ٢٠١٦. على الرابط http://www.export.gov.il/files/economy/megamotearly16sam.pdf?redirect=no (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٦).

١٣ المرونة تصف العلاقة بين وتيرة النمو في التصدير الإسرائيلي والتجارة الخارجية فعلى سبيل المثال مرونة تساوي واحد تعني أن زيادة ١٪ في التجارة الخارجية تزيد الصادرات الإسرائيلية ب ١٪ والعكس صحيح. انظر أيضا الرابط الآتي: http://mof.gov.il/chiefecon/economyandresearch/doclib/skiracalcalit_01012017.pdf

١٤ مصدر سبق ذكره.

١٥ انظر تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦، المشهد الاقتصادي ٢٠١٥ ص ١٨٩.

١٦ مصدر سبق ذكره.

١٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٦. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠١٦. التجارة الخارجية المرصودة ص ٢٢٣–٢٢٩ على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2238.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٩).

١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٧. النتائج الأولية للصادرات والواردات الفلسطينية على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade%202016.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١١)

١٩ مصدر سبق ذكره.

٢٠ أطرش عاص، ٢٠١٦. المشهد الاقتصادي ٢٠١٥، في غانم هنيدة (محررة) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص ١٨٥–١٨٦، آذار ٢٠١٦، رام الله

٢١ يحدث بنك إسرائيل تنبؤاته الاقتصادية بشكل دوري خلال السنة ويعتمد بذلك على الأحداث والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وعلى المعطيات المحدثة الشهرية والربع سنوية.

٢٢ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. التنبؤات الاقتصادية الكلية، وحدة البحث. حزيران ٢٠١٦. على الرابط: http://www.boi.org.il/he/News-AndPublications/RegularPublications/DocLib3/ResearchDepartmentForecast/forecastJune2016he.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢)

٢٣ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. التنبؤات الاقتصادية الكلية، وحدة البحث. أيلول ٢٠١٦. على الرابط: http://www.boi.org.il/he/NewsAnd-Publications/RegularPublications/DocLib3/ResearchDepartmentForecast/forecastJune2016he.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢

٢٤ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. النقاش النقدية لاتخاذ القرارات بشان الفائدة، كانون ثاني ٢٠١٧ على الرابط : http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib/%D7%A1%D7%99%D7%9B%D7%95%D7%9D%20%D7%93%D7%99%D7%95%D7%A0%D7%99%20%D7%94%D7%A8%D7%99%D7%91%D7%99%D7%AA%20%D7%9C%D7%97%D7%95%D7%93%D7%A9%20%D7%99%D7%A0%D7%95%D7%90%D7%A8%202017.pdf (آخر

مشاهدة ٢٠١٧/١/٣١).

٢٥ مصدر سبق ذكره.

٢٦ دائـرة الإحصـاء المركزية، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشـر أسـعار المسـتهلك لشـهر كانون الأول وتلخيـص عام ٢٠١٦، خبـر للصحافـة. علـى الرابـط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.htm-l?hodaa=201710014
(آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).

٢٧ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشـر أسـعار المنتج لشـهر كانـون الأول وتلخيص عام ٢٠١٦، خبـر للصحافة علـى الرابـط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201710012 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).

٢٨ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشـر أسـعار المدخلات لشـهر كانون الأول وتلخيـص عام ٢٠١٦، خبر للصحافة على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201710013 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).

٢٩ دائرة الإحصاء المركزية،٢٠١٧ . الشهرية الإحصائية لإسرائيل، كانون الثاني ٢٠١٧. نشر في ٢/٧/ ٢٠١٧ على الرابط : http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=93&CYear=2017&CMonth=1 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧)

٣٠ يشكل العرب فقط ١٣,٣٪ من مجمل قوة العمل في حين يشكلون ١٨,٩٪ من مجمل السكان الذي جيلهم ١٥ سنة فما فوق.

٣١ مركـز ادفـا، ٢٠١٧. الوضـع الاجتماعـي ٢٠١٦. علـى الرابـط: http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialRe-port2016-3.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧)

٣٢ المصدر السابق.

٣٣ مصدر سبق ذكره.

٣٤ مصدر سبق ذكره.

٣٥ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. معطيات من مسح قوة العمل. على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201720029 لا (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧)

٣٦ دائـرة الإحصـاء المركزية،٢٠١٦ اسـتعراض الحسـابات القومية. على الرابـط http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٨)

٣٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، ٢٠١٧. النتائج الأساسـية لمسـح القوى العاملة، الربع الرابع، نشر في ٢٠١٧/٢/١٣ على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1849&mid=3915&wversion=Staging (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٣)

٣٨ دائـرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. متوسـط الأجرة الشـهرية لشـهر تشـرين الثاني ٢٠١٦، خبر للصحافة نشـر فـي ٢٠١٧/٢/٧. علـى الرابـط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201726033 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٧/٢/٨).

٣٩ مصدر سبق ذكره.

٤٠ وزارة الماليـة، ٢٠١٧. مقيـاس أولي لتنفيـذ الميزانية وعجز الميزانية وتمويله– كانون الثانـي– كانون الاول ٢٠١٦. على الرابط http://mof.gov.il/releases/documents/budgetexecutionreports_122016.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٥).

٤١ المصدر السابق.

٤٢ مصدر سبق ذكره.

٤٣ وزارة الماليـة، ٢٠١٧. انظـر تنفيذ الميزانية لشـهر يناير ٢٠١٧ علـى الرابـط http://mof.gov.il/releases/documents/bitzuatak-tiv_jan.pdf (أخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٦).

٤٤ وزارة الماليـة، ٢٠١٧. مقياس أولي للدين العام، خبر للصحافة. على الرابـط http://mof.gov.il/Releases/Pages/hov_tozar.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٠).

٤٥ تقدير أولي يعتمد على النسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لذا من المحتمل ان تتغير القيمة ويرتبط ذلك بالتقارير النهائية لوزارة المالية.

٤٦ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. الدين العام ١٩٩٧–٢٠١٥، جدول و– ن ١٨ على الرابط www.boi.org.il/he/DataAndStatistics/Lists/.../f_18.xls (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٢).

٤٧ موقـع غلوبس. مقابلة مع المحللة من شـركة موديس في ٢٠١٧/٢/٨ على الرابـط http://www.globes.co.il/news/article.aspx?-did=1001176156 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١١).

٤٨ موقع غلوبس « إصلاح حاد في سوق السكن ممكن أن يؤدي إلى تخفيض التدريج. ٢٠١٧/٢/٣. على الرابط http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001175345 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٢).

٤٩ بورصة تل أبيب، وجدة البحث ٢٠١٧. البورصة في سنة ٢٠١٦، على الرابط http://www.tase.co.il/Heb/Statistics/StatRes/2016/Stat_141_Research_2016_12_287419.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٧/٢/١٣).

٥٠ المصدر السابق.

٥١ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. تقرير الاستقرار المالي، كانون الأول ٢٠١٦.على الرابط /http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications RegularPublications/DocLib3/Financial%20Stability%20Report/FSR201602h.pdf (آخر مشاهدة ١٤, ٢, ٢٠١٧).

٥٢ المصدر السابق.

٥٣ هنـاك فـرق بين الرجال الحريديم والنسـاء العربيـات ويعود الفرق بأن الرجـال الحريديم يرفضون العمل مـن منطلق تقديس وقتهم لتعلم التوراة، أما النسـاء العربيات فيرغبن بالعمل وفي الباب الذي شـمل سـوق العمل تبين أن أعلى معدل بطالة موجود لدى النساء العربيات، الآمر الذي يثبت على عدم توفر أماكن عمل، إضافة إلى أمور أخرى ترتبط بالسياسة التمييزية ضد العرب في إسرائيل.

٥٤ وزارة المالية، ٢٠١٧. اسـتنتاجات طاقـم صندوق النقد الدولي» علـى hgvhf'http://mof.gov.il/releases/documents/israel%20 2017%20a4%20concluding%20statement%20clean.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧).

٥٥ شـلومو سفيرسـكي واتييس ايتي، ٢٠١٧. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٦.مركز ادفا على الرابط -http://adva.org/he/social-re port2016/ (أخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧)

٥٦ المصدر السابق.

٥٧ أطرش عاص، ٢٠١٦ . المشهد الاقتصادي – ٢٠١٥ في هنيدة غانم (محررة) – تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦ ، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥. مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٦، رام الله– فلسطين.

٥٨ بار ينيف،٢٠١٧. قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل، استعراض اقتصادي، وحدة البحث، بنك لئومي، يناير ٢٠١٧– على الرابط

٥٩ موقـع غلوبـس، ٢٠١٧. ريع الغاز من حقل تمار. علـى الرابـط http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001177096 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧)

٦٠ وزارة الطاقـة، ٢٠١٧. اسـتعراض التطورات في الغاز الطبيعي لعـام ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥ على الرابط -http://energy.gov.il/Sub jects/NG/documents/publication/ng2014-2015.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧)